

الثوابت والمرتكزات الاستراتيجية في السياسة الخارجية الامريكية

الباحث/ هرمان صدقي محمد.

ماجستير في العلاقات الدولية / جامعة الشرق الادنى

الملخص

ان الإطار الاستراتيجي الامريكي في مجال السياسة الخارجية بالأساس حركتها مبدا الواقعية - البراغماتية النفعية. وعليه فان الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية الامريكية ركزت على المصالح الاستراتيجية العليا وحماية الامن القومي، وادامة الهيمنة على السياسة الدولية، والتي تعد من الثوابت الاستراتيجية بالنسبة للإدارات الامريكية، خاصة خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبغض النظر عن خلفيات الرئيس والحكومة التي تمسك زمام السلطة في البيت الابيض، جمهورية كانت ام ديموقراطية. هذه الدراسة تنطلق من محاولة لرصد اهم وأبرز المرتكزات التي تعد ثوابت استراتيجية بالنسبة لأمريكا، وايضا فان هذه الثوابت بمثابة مرجع وأطار الذي ينطلق من خلالها السلوك السياسي الخارجي لأمريكا. فبالرغم من التناوب وانتقال السلطة ما بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي وبالرغم من تمايز اسلوب القيادة ما بين الرؤساء داخل البيت الابيض،

الا ان كل ذلك لم تغيير من اولوية الاهداف الاستراتيجية خاصة في مجال السياسة الدولية، على اعتبار ان الثوابت الاستراتيجية هي التي تنشئ عقائد جديدة للإدارات والرؤساء. وارتباطا بذلك فان هامش التغير على مستوى السياسة الخارجية تكاد تنعدم الا في حالات ومواقف تكتيكية معينة، وهي بالأساس لا تجسد تغييرات جوهرية ضمن إطار الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الامريكية.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية، السياسة الخارجية الامريكية، الثوابت الاستراتيجية الامريكية،

السياسة الدولية، الهيمنة، حماية الامن القومي، توجهات ادارة اوباما، سياسات ترامب، مستقبل الاستراتيجية الامريكية.



Abstract

The U.S. strategic framework in the field of foreign policy is essentially driven by the principle of realism - utilitarian pragmatism. The overall strategy of U.S. foreign policy has therefore focused on higher strategic interests, national security protection, and the perpetuation of hegemony over international politics, which is a strategic constant for U.S. administrations, especially during the post-World War II period, regardless of the backgrounds of the president and the government that holds power in the White House, whether republican or democratic. This study is based on an attempt to monitor the most important and prominent pillars that are strategic parameters for America, and these constants serve as a reference and framework through which America's external political behavior begins. Despite the rotation and the bipartisan transition of power, and despite the differentiation of leadership among presidents within the White House , But all this has not changed the priority of strategic objectives, particularly in the field of international politics, given that it is the strategic constants that create new doctrines for departments and presidents. In connection with this, the margin of change at the foreign policy level is virtually non-existent in certain tactical situations and positions, and essentially does not reflect fundamental changes within the framework of the overall strategy of the United States of America.

Keywords: Strategy, U.S. Foreign Policy, U.S. Strategic Constants, International Policy, Hegemony, National Security Protection, Obama Administration Directions, Trump Policies, The Future of U.S. Strategy.

مقدمة

1. مدخل تعريفى لموضوع الدراسة

الاستراتيجية اقترنت في بداية بروزها كمصطلح في ادبيات السياسة الدولية بالمجال العسكري، ولكن سرعان ما توسعت استخداماتها وتوسعت معها اطار مدلولاتها، وعليه فأنها بمعناها المعاصر، بدأت تحتوي ابعاد وجوانب سياسية، واقتصادية واجتماعية وثقافية واعلامية، حيث تستخدم مصطلح الاستراتيجية في الكثير من مجالات الحياة وتنظيم المجتمع، فستخدم من قبل الجمعيات والاحزاب والشركات وغيرها، اما ما يخص باستراتيجية الدولة فاننا نقصد سبل وطريقة التعامل الدولة مع البيئة الدولية والتفاعل مع الوحدات الدولية الاخرى، فهناك بالنسبة للدولة التخطيط الاقتصادي لتكون الاستراتيجية الاقتصادية، وفي التخطيط السياسي تتجلى الاستراتيجية السياسية للدولة في المجال الداخلي والخارجي على مستوى العلاقات الدولية. وبالنسبة لحالة الولايات المتحدة الامريكية، فان الاستراتيجية الشاملة الكبرى (Grand Strategy) هي ان تكون في المقام الاول في السياسة الدولية، وهذا ما كانت تمثل احدى أبرز واهم مرتكزاتها في السياسة الدولية على الاقل منذ بداية القرن العشرين، بمعنى ان تتموضع الدولة في موقع ومكانة تمكنها من السيطرة والهيمنة على الشؤون العالمية. احتكاما منها بقوتها وتفوقها العسكري او بسبب تواجدها وانتشارها العسكري في بقاع العالم.

وايضا علينا الاشارة الى انه ارتبط صياغة التخطيط الاستراتيجي الامريكي بالموقع الجيو سياسي للولايات المتحدة الامريكية في الساحة الدولية، وكذلك بازياد وتنامي القوة الامريكية المتعددة الابعاد، وبوعياها بالدور الذي يجب ان تؤديه في السياسة الدولية، وبالتصورات الفكرية الواضحة حول الاهداف الوطنية والمصالح الوطنية للشعب الامريكي. بالاضافة الى ذلك فان هنالك الكثير من الحوارات والتجاذبات والطرولات الفكرية والنقاشات الاكاديمية والمساجلات السياسية الداخلية، التي تحكمت في رسم إطار ومسار السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية وصياغة الاستراتيجيات العليا والشاملة لهذه الدولة منذ عهد الاباء المؤسسين، الى غاية اليوم

فالمفهوم الأمريكي لإدارة الاستراتيجية في إطار السياسة الدولية لم تخرج بالمدلول من معناها التقليدي، فمنذ غوصها في العلاقات الدولية اعتمدت في صياغة استراتيجيتها العالمية على كل العناصر والمكونات الصلبة التي تشكل القوة الوطنية للدولة. حيث كانت مدلول الاستراتيجية لديها هي ان الاستراتيجية يجب ان تجسد فن استخدام القوات المسلحة وكل مقدرات الأخرى للدولة لغرض تحقيق اهداف السياسة العامة عن طريق استخدام القوة او التهديد باستخدامها.

هذا ويجب الإشارة الى ان الإطار الاستراتيجي الأمريكي في مجال السياسة الخارجية بالأساس حركتها مبدا الواقعية-البراغماتية النفعية، على اعتبار ان ومنذ دخولها كقوة فاعلة ومؤثرة في السياسة الدولية، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية الواقعية السياسية وكانت العنوان البارز لوصف سياستها الخارجية طوال القرن العشرين ولحد يومنا هذا

وعليه اذا ما تجاوزنا الخطوط العامة للسياسة الخارجية الأمريكية التي تركز على المصالح الاستراتيجية العليا وحماية الامن القومي، والتي تعد من الثوابت الاستراتيجية بالنسبة لمعظم السياسات الخارجية لدول العالم، وانتقلنا الى التعمق في السياسة الأمريكية حيال العالم وكذلك حيال منطقة الشرق الأوسط، فان هنالك محاور وقضايا تُعد ثوابت استراتيجية في بالنسبة للإدارات الأمريكية، خاصة خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبغض النظر عن خلفيات الرئيس والحكومة التي تمسك زمام السلطة في البيت الابيض، جمهورية كانت ام ديموقراطية:

1.1: اشكالية الدراسة:

تكمن اشكالية بحثنا هذا ، في ان ومع تغيير الادارة والرؤساء في الولايات المتحدة ارتباطها بنظامها التعددي الديمقراطي، ومع التلميح الى انتهاج سياسات مقاربة مع المبادئ والقيم التي صارت عليها امريكا داخليا ، الا ان هذه الدولة كانت ولاتزال تصوغ وتسير سلوكها الخارجي بالاعتماد على النهج الواقعي البراغماتي-النفعي، والاشكالية الأخرى هي ان حركة وفعل هذه الدولة ليست بالأمر السهل على السياسة الدولية، على اعتبار انها تمثل اقوى دولة في العالم، ففعلها ونشاطها تصبغ على السياسية الدولية وتكون مؤثرة في اغلب الاحيان.

تساؤلات الدراسة:

على ضوء الاشكالية تطرح الدراسة مجموعة من الاسئلة:

1. ماهي المرتكزات والثوابت التي تحيط بالاستراتيجية الامريكية؟
2. ماهي الثوابت الاستراتيجية التي لم تتمكن لا الادارات ولا الرؤساء من تجاوزها؟

فرضية الدراسة:

بحثنا هذا يحاول التحقق من اختبار الفرضيات التالية:

1. ان الولايات المتحدة الامريكية ليست في موقع ومكانة دولية مجبرة على تغيير استراتيجياتها حيال العالم، على اعتبار لاتزال تمتلك كل مقومات القوة والقدرة العالمية.
2. هناك عدد من ثوابت الاستراتيجية تحتم على القاطنين في البيت الابيض تكييف وبرمجة افكارهم وعقائدهم الشخصية، بما يتوافق وعدم الخروج عن إطار تلك الثوابت الاستراتيجية.

اهداف الدراسة:

من اهم الاهداف التي تبتغيها هذه الدراسة الوصول اليها هي:

- التركيز على اهم وأبرز المرتكزات والثوابت التي شكلت العقيدة الاستراتيجية لأمریکا منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثالثة ولحد يومنا هذا.
- محاولة رصد اهم وأبرز الاهداف الاستراتيجية التي تبنتها ادارتي اوباما وترامب، ومدى التكيف مع الثوابت الاستراتيجية التي عرفت بها الولايات المتحدة على مدار النصف الثاني من القرن العشرين الى يومنا هذا.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج التحليلي، الذي ساعدنا في رصد وتحليل اهم المرتكزات والثوابت الاستراتيجية والمبادئ التي تم صياغتها. كما استخدمنا المنهج المقارن في تتبع الحثيات التي رافقت السلوك الخارجي الامريكي بالنسبة لكلا الرئيسين اوباما وترامب، وكشف لنا ان الادارتين لم تتمكننا من الخروج عن المنهج التقليدي بالنسبة للالتزام بالاطار الشامل لاستراتيجية امريكا، مع الاقرار بوجود تغييرات طفيفة برزت

هنا وهناك من خلال مجموعة من المواقف واحيانا قرارات ، الا ان كل ذلك لم تعتبر خروجاً عن الاطار الاستراتيجي الشامل.

المدخل النظري للدراسة:

اما ما يتعلق بالمدخل النظري للدراسة، فقد استفدنا على المدخل الواقعي، بالنسبة لتحليل الثوابت والمرتكزات وصياغة السياسات بالنسبة لهذه الدولة العملاقة، فقد استعنا بالمدخل الواقعي التقليدي وخاصة في فرضية ان القوى العظمى تتصرف وتسلك السلوك التوسعي ولا تولي اي اهتمام لاعتبارات الاخلاق والمبادئ في إطار السياسة الدولية وتحديدا عندما يتعلق الامر بمصالحها الاستراتيجية العليا.

كما تم الاستعانة بالمدخل الواقعي البنوي الجديد، على اعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية ومن خلال ما لديها من قدرات وقوة، ألزمت نفسها بالتمسك بمجموعة مرتكزات جسدت ثوابت استراتيجية تمكنها من التوضع الفوقي في السياسة الدولية لأطول فترة ممكنة، وايضا ساعدتنا المدخل الواقعي في تحليل اهم المبادئ الاستراتيجية التي حركت وتحرك السلوك السياسي الخارجي الامريكي انطلاقاً من منطق الواقعية البراغماتية الصرفة، التي صارت ملاصقة للنهج الاستراتيجي العالمي لأمريكا.

الثوابت الاستراتيجية في السياسة الخارجية الامريكية

يعمد صناع السياسة الخارجية الامريكية عند رسم عملية السياسة الخارجية في البيئة الدولية الى تحديد عدة اهداف ومصالح التي تجسد طموحات الولايات المتحدة الامريكية في البيئة الدولية. وفي سبيل تحقيق تلك الغايات والاهداف والمصالح فان صناع القرار يسلكون عدة طرق واساليب لأجل ذلك.

فهدف السياسة الخارجية العام والرئيس ينصب في المحافظة على الامن القومي الا ان ما يختلف حقا في التطبيق هو وسائل تحقيق تلك الاهداف، فتنفوت وتختلف هذه الوسائل من دولة لأخرى وفقاً لما تمليه عليها ظروفها وامكانياتها في مجال من المجالات المتجه صوبها الهدف المرجو. وتبعاً لذلك تتفاوت مكانة وقدرة الدول فيما بينها في المحيط الدولي وفقاً لما تملكه من قوة وامكانيات للوصول الى اهداف سياستها الخارجية والقدرة على تحقيقها في ارض الواقع. (سوسن، 2003).

وتختلف الاهداف في السياسة الخارجية على تنوعها وتعددتها من دولة الى اخرى، ومن فترة زمنية لأخرى وفقا لما تقتضيه مصالح الدول وما تتوفر لديها من امكانيات وقدرات لتحقيق الاهداف التي ترسمها كل دولة. ورغم تعدد المعايير والمقاييس لتحديد اهداف السياسة الخارجية الامريكية لما لها من ترابط وتشابك مع بعضها البعض، الا اننا سوف نحاول دراستها منفصلا عن بعضها. ويمكن تلخيص اهم الثوابت السياسية الخارجية الامريكية بما ياتي:

استراتيجية الزعامة والقيادة العالمية

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية لزعامة العالم سياسيا واقتصاديا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية 1945، حيث تصورت ادارة الرئيس ترومان وبعدها ادارة ايزنهاور ان الظروف الدولية والاقليمية اصبحت مهياة لذلك، فالاقتصاد الامريكي بقي قويا ولم يتضرر في الحرب، في مقابل الابعاء الاقتصادية والاجتماعية والمالية والعسكرية التي اصابته معظم الدول الاوروبية التي دخلت الحرب، سواء المنهزمة منها او المنتصرة. ثم وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها القوة العسكرية الاولى في العالم حينما امتلكت السلاح النووي. (مايكل، 2016، ص 103-111).

ولقد قاد هذا التصور الى الاعتقاد بان قيادتها العالمية تتحقق بطريقتين: اولهما الاستمرار في تنمية عوامل قوتها الذاتية الى مراتب القوة التي لا تقهر، اي ان تسعى لتحقيق التوفيق في عناصر قوتها الذاتية على بقية دول العالم كي تتمكن من فرض قيادتها عليها.

وثانيهما نجاح الولايات المتحدة الامريكية في اقامة ما اسماه السفير الامريكي -جورج كينان، بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي الحر. (شارل، 1997، ص 164).

بيد ان هذا المشروع لم يتحقق انذاك بسبب بروز الاتحاد السوفيتي السابق، كقوة عظمى، فرض وجوده السياسي والاقتصادي والعسكري والايديولوجي على الجزء الشرقي من اوربا واستطاع الانتشار في العديد من مناطق العالم، وهذا ما دفع ب (كينان) الى ان يحذر الولايات المتحدة الامريكية منه، وبين ان الطريق الولايات المتحدة لتأكيد الزعامة والقيادة العالمية هو تقويت القوة السوفيتية عبر سياسته المعروفة

(الاحتواء) من خلال الاحلاف العسكرية والدخول في سباق التسلح مرهق بالنسبة للطرف الثاني. (شمال، 2017، ص138).

فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبح الجو مناسباً لإعلان الولايات المتحدة نفسها كإمبراطورية ذات قوة عظمى "super power" وحيدة تفرض هيمنتها وتفرض زعامتها على الساحة الدولية. وقد تسعى الولايات المتحدة لحماية وتعزيز قوتها، وتحاول بكل ما في وسعها للحفاظ على مكانتها وهيمنتها الدولية من خلال قيامها بوضع حد لبروز القوى الدولية الأخرى المرشحة لمنافستها على الصعيد الدولي وفقاً لتوصية تقارير وزارة الدفاع الأمريكية "توجيهات التخطيط الدفاعي لسنة 1999" التي أكدت ان على الاستراتيجية الأمريكية التركيز على منع ظهور اي منافس للولايات المتحدة على الصعيد العالمي لان ذلك يعد خطراً على امنه القومي. (عيسى، مقال).

وبنفس السياق جاء تقرير سكرتير الدفاع المسؤول عن الاعمال السياسية النائب السابق "بول- وولفويتز" في عام 1992. والذي حدد هدف السياسة الخارجية الأمريكية بتثبيت وضع الدولة "العظمى" الوحيدة المهيمنة، مع الحفاظ عليه باي ثمن ضد اي محاولة لإسقاطها عن طريق انبثاق مراكز أخرى من القوة، حيثما تكون، في العالم بواسطة بناء قوة عسكرية كافية لثني ذراع اي امة او مجموعة امم، تتحدى تفوق الولايات المتحدة. (بول، 2007، ص 42-43).

ويوضح الاستراتيجي "برونوكولسن Bruno colons"، ان هدف السياسة الخارجية الأمريكية، هو تأكيد زعامتها العالمية، حيث يقول "بقيت الاهداف الاستراتيجية العليا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ثابتة منذ اكثر من خمسين عاماً "القضاء على الخصوم -الاقوياء منهم او اعاقتهم سواء كانوا من الاصدقاء ام من الاعداء - في سبيل ان تحافظ الولايات المتحدة على وضعها المتفوق والوحيد، اطول مدة ممكنة سواء اكان منافسوها او خصومها من الغربيين ام من غيرهم، وسواء كانوا اعضاء سابقين في حلف وارشو ام حلفاء مقربين من واشنطن في نطاق منظمة حلف شمال الاطلسي". (موسى، 2004، ص9).

التمسك بمبدأ الهيمنة في التفكير الاستراتيجي الأمريكي

ان هدف الهيمنة العالمية لها جذورها التاريخية، في السياسة الخارجية الامريكية، حيث بدأت الدعوات لقيام امريكا، بدور عالمي لدى ادارات "روزفلت-ويلسون"، واستمرت فيما بعد الى ان وصلت الى القمة لدى ادارة الرئيس جورج بوش الاب، وقد كتب في مذكراته "ان علينا ببساطة ان نقود الاخرين وان نضمن التنبؤ بالمستقبل، وان نتكفل الاستقرار في العلاقات الدولية، وذلك لأننا الدولة الوحيدة التي تمتلك الموارد الضرورية والسمعة، واذا لم تقم الولايات المتحدة الامريكية بقيادة الاخرين فلن تكون هناك زعامة في هذا العالم". (اناتولي، 2003، ص23).

وعلى هذا المنوال يرى "برجينسكي"، ان الدول ليست متساوية في السيادة السياسية، في كتابه "The only super power" الصادر عام 1998 "ان الهدف السياسي للسياسة الخارجية الامريكية، هو منع تطور اية قوة يمكن ان تهيمن على العالم او تكون معادية للولايات المتحدة". (فريدون، 2008، ص156). وتبعاً لتوفر، تكون الدولة الاكثر تأثيراً في القرن القادم (الواحد والعشرون) هي تلك التي تتوافر كما ونوعاً على قوة "بمعنى القدرة" تتوزع توزيعاً متوازياً بين مصادرها الرئيسية: العنف او "القوة العسكرية" والمال "القوة الاقتصادية" والمعرفة "علوم، ثقافة" والولايات المتحدة تعد وحدها قوة عظمى في العالم، اما الدول القوية الاخرى فلا تعد دولا كبرى مثل الصين وروسيا والاتحاد الاوروبي، ويقول توفلر "ان الولايات المتحدة لا تمتلك قدرة عسكرية ضخمة حسب، بل وسطوة اقتصادية، وكذلك افضل قاعدة للمعرفة"، اذن فالولايات المتحدة تمتلك من المقومات العالمية الشاملة ما يمكنها من ممارسة التأثير في قرارات الدول الاخرى، وبما يحقق اهدافها ومصالحها. (الفن، 1992، ص251).

وستعمل الولايات المتحدة على احتواء القوى الكبرى في النظام العالمي وهو ما أكد ضرورة الاخذ به الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون" بقوله "في السنوات السابقة لقدم عام 1999 ستبرز ثلاث قوى كبرى -اليابان واوروبا والصين، ويجب على الولايات المتحدة قبل هذا العام مانع ادخال هذه القوى ضمن ائتلاف عريض. (ريتشارد، 1998، ص 208-209).

لكن هذه القوى لا تتمتع منفردة بعناصر القوة اللازمة لقيادة العالم، فعلى الرغم من ان دول الاتحاد الاوروبي تمثل تجمعا اقتصاديا مهما، الا انها لم تصبح بعد فاعلا سياسيا مؤثرا في مسرح العلاقات الدولية، رغم ان حلف الناتو هو الائتلاف الذي يضع اوروبا تحت القيادة الامريكية. اما اليابان فعلى الرغم من قوتها الاقتصادية، الا انها غير مؤهلة للقيام بدور قيادي في النظام الدولي نظرا لضعفها العسكري، والتبعية الامنية التي تربطها بالولايات المتحدة منذ عام 1951 والتي لاتزال نافذة نظرا لوجود الخطر النووي لكوريا الشمالية، والقوة النووية الصينية، من جهة، وعدم سيادة ثقافتها وحضارتها في النظام العالمي من جهة اخرى. (فريدون، 2008، ص 157).

اما بالنسبة للصين، فقد رأى كيسنجر بانه: "ينبغي على الولايات المتحدة استخدام كل الوسائل التي في متناولها لتأخير انبعاث الصين لأطول فترة ممكنة كقوة رئيسية". (هنري، 2002، ص 142-143). وقد دعى كيسنجر الولايات المتحدة الى احتواء جيواستراتيجي للصين بالقول: "ان من مصلحة القومية الامريكية مقاومة جهود الصين في الهيمنة على اسيا، على اعتبار ان اسيا سوف تكون بمثابة المجال الحيوي الذي يمكن ان يجعل من الصين قوة عظمى"، ويضيف: "ينبغي اىصال رسالة الى الصين مفادها ان معارضة الهيمنة انما هو خيار استراتيجي للولايات المتحدة". (هنري، 2002، ص 130-133)، اذن فان الهيمنة الامريكية تتطلب الحفاظ على تفوقها في مجالات كالأمن والجيش والاقتصاد والثقافة لان الهيمنة والزعامة العالمية تتطلب كل ذلك، وهذا ما يدفعها احيانا الى ان تسلك شتى الطرق من اجل المحافظة على بقائها كدولة عظمى مهيمنة.

اسست الولايات المتحدة الامريكية النظام العالمي الجديد الذي يقوم على عدد من المرتكزات المتسقة مع الارادة الامريكية للهيمنة على العالم، كتنامي القوة العسكرية الامريكية وانتشار القواعد العسكرية الامريكية في مختلف الدوائر الاقليمية العالمية، الاستفادة من ضعف هيئة الامم المتحدة، تسويق القيم الامريكية والسيطرة على الاعلام العالمي، احتكار دور "شرطي العالم" في عقيدة التدخل الدولي الانساني، هيمنة حلف الناتو على البحر الابيض المتوسط، السيطرة الامريكية على مصادر الطاقة العالمية، الاشراف المباشر على منظمة التجارة العالمية OMC/WTO، والسيطرة على منظومة النقد العالمي....، وغيرها من مظاهر

الهيمنة الأمريكية على العالم. (جمال، 2014، ص12)، وتعزيز هذه السيطرة العالمية الشعور الأمريكي بالاستثنائية، ورفض السماح للاعبين دوليين بمشاركة واشنطن "قيم الريادة العالمية. (Ren، 2002، p.107). رغم ما يفرضه هذا الدور من اعباء على واشنطن، نتيجة تركيز جميع الخصوم الدوليين عليها، وازدياد احتمالات مناصبة الامة الأمريكية العدا، وتنامي التهديدات التي تستهدف استنزاف القوة الامبراطورية الأمريكية. (بن شيخ، 2016، ص288).

وعلى الرغم من ان احداث 11 سبتمبر 2001 اصابت صورة "امريكا السعيدة، والمطمئنة"، الا ان اصرار السياسيين الامريكيين على المحافظة على الريادة العالمية، جعلهم يكرسون الاعتماد على المذهب النفعي البراغماتي الذرائعية، لحماية المصالح الأمريكية عبر العالم. (ضياء الدين، 2005، ص12). فقد اشار زيبغينيو بريجنسكي في مؤلفه الهام "رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية" الى هواجس واشنطن من احتمالات تراكب صعود اليابان والهند والصين وكوريا الجنوبية ومجموعة الاسيان، وفرص ظهور قوى دولية محتملة، قد تقوم بأدوار جيوسراتيجية، او تحاول ان تعكس قوتها الاقليمية على الصعيد العالمي في محاولة تثبتت القوة العالمية الأمريكية. (زيبغيو، 2012، ص241)، ويصر بريجنسكي على قوة النموذج الأمريكي بقوله: "تبقى امريكا مركز الاهتمام العالمي، شاء المرء ام ابى"، فهي لا تزال موضع انبهار وحسد، لأنها الانموذج الاصلح للتقليد على الصعيد العالمي، وينصح بريجنسكي القيادة الأمريكية بإعادة توجيه وصياغة السياسة ل خارجية بطريقة تستعيد اعجاب العالم بتفوق النظام السياسي الأمريكي ووجهته. (بن شيخ، 2016، ص292).

يرى بريجنسكي في كتابه الاختيار السيطرة على العالم ام قيادة العالم ان " السيطرة الأمريكية على العالم، ضامن اساسي للاستقرار العالمي، وعنصر لا غنى عنه للأمن العالمي للأسباب التالية: (زيبغيو، 2004، ص13).

1. لانه لا مثيل للقوة العسكرية الأمريكية على الصعيد العالمي، بفضل الريادة والدينامية التكنولوجية العسكرية الأمريكية .

2. بسبب النشاط المستمر والفعال للاقتصاد الأمريكي الضامن الاساسي لصحة الاقتصاد العالمي وحركيتها، وضمان عدم وقوعه ضحية الكساد والازمات المالية العالمية.

3. بسبب جاذبية الثقافة والقيم الانسانية الامريكية ورواج القيم الحداثية للإعلام والسينما الامريكية الرائدة عالميا

لكن بريجنسكي يحذر من "ذهنية الحصار" الذي يتأتى بالضرورة بسبب تركيز انظار الاخرين - خصوصا من "الدول الفاشلة"، على الامة الامريكية، فبسبب خلق امة امريكية مهووسة بأمنها الخاص، تجد الامة الامريكية نفها معزولة في عالم عدائي، وهو ما قد يوقعها في اخطاء جسيمة، على الرغم من ان في وسعها اتباع سياسة حكيمة ومسؤولة وفعالة. (زينغيو، 2012، ص 97).

ايضا يقدم بريجنسكي في كتابه "رعدة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيوسراتيجية، تنظيرا لمفهوم "القوة الامبريالية المثلى" مما يدل على نيته "تطبيع ظاهرة الهيمنة الامريكية على العالم"، ذات القوة الجاذبة بفضل ثقافتها الحداثية، ومثاليها الديمقراطية "بوصفها مقياسا للتقليد"، اضافة الى الجائزة الجيوبوليتيكية الهامة التي حظيت بها الامة الامريكية على القارة الامريكية، ناهيك عن قدرتها على توظيف ديمقراطيتها الشعبية الداخلية بطريقة لا تعطل طموحها في السيادة الدولية (زينغيو، 1999، ص 63) تصور يقتضي منع ظهور منافس عالمي اخر يكون معاديا للنموذج الامريكي ويحول في الوقت ذاته دون العودة الى التعددية القطبية حينها ستمارس الولايات المتحدة الامريكية دور الزعامة في عالم يتميز بعدد من السمات اهمها ان المناخ العالمي سيكون أكثر انفتاحا وتقبلا للقيم الامريكية كالديمقراطية، حرية الاسواق، سيادة القانون. (زلماي، 1997، ص 36). توسع السيطرة الامريكية على النظام العالمي عاما، والشرق الاوسط خصوصا: ويرى البعض ان تربع امريكا على قمة الزعامة في السياسات الدولية ناتجة عن عدد من اسباب: (سامية، وفطمة، 2015، ص 51-52).

1. الموقع الفريد الذي اتخذته السيطرة الامريكية على النظام الدولي: منذ نهاية الحرب الباردة لم يعد للولايات المتحدة منافس في النظام الدولي اصبحت تهيمن على النظام العالمي دون ان يكون لها ما يعادل قوتها.

2. القوة العسكرية المتفوقة: القوة العسكرية للولايات المتحدة متفوقة وهذا لن يتغير على المدى القريب لانه لن يكون هناك قوة عظمى بالقدرة الكافية للتعاقد مع القوة العسكرية الامريكية، على اعتبار ان جوهر القوة العسكرية هو استخدام قوى مشتركة تدعمها المعلومات الاستخباراتية وقدرات القيادة والسيطرة بما في ذلك الاجهزة الفضائية.

3. وجود حلفاء لها في المنطقة: هناك العديد من البلدان التي تساند الولايات المتحدة الامريكية وهذه الاخيرة بعد نهاية الحرب الباردة اقامت دعائم كمصر، اسرائيل، المملكة العربية السعودية، الاردن، وتركيا وغيرها. اضافة الى ان العديد دول الاصغر الواقعة بين المغرب والخليج هي ايضا متحالفة مع الولايات المتحدة كالأردن والمغرب وهذا يؤمن للولايات المتحدة اساسا قويا في المنطقة تمارس من خلاله نفوذها داخل وخارج الشرق الاوسط.

4. الانتشار العسكري في مناطق من العالم: فهي الدولة التي تمتلك قواعد عسكرية في أكثر من 88 دولة في العالم والي تقدر باكثر من 200 قاعدة عسكرية حول مناطق ودول العالم.

حماية الامن القومي الامريكي

يعود مفهوم الامن القومي بجذوره التاريخية الى القرن السابع عشر خاصة بعد ابرام معاهد وستفاليا عام 1648 التي انتهت الحروب الدينية في اوربا وارست قيام الدول على اساس قومي. غير ان هذا المصطلح أصبح أكثر انتشارا واستخداما في نهاية الحرب العالمية الثانية حينما انشأت الولايات المتحد الامريكية مجلس الامن القومي الامريكي عام 1947م. (قياتي، 2017، ص161).

كلمة الامن هي مضادة للخوف والفرع، فهي تعني الاطمئنان من توقع شيء مكرهه. والامن كمصطلح مثله كمثل اغلب مصطلحات العلوم الاجتماعية التي لا يتم الاتفاق على تعريف واحد لها. فترى دائرة المعارف البريطانية ان الامن يعني "حماية الدولة والامة من خطر القهر على يد دولة اجنبية". وربط وزير الخارجية الامريكي ومستشار الامن القومي السابق هنري كيسينجر مفهوم الامن بالحق في البقاء فرأى ان الامن هو "تصرف المجتمع لتحقيق حقه في البقاء". اما بطرس غالي فرأى ان الامن لا يقتصر فقط على الدولة ووحداتها الاقليمية وانما يمتد ليشمل استقرارها السياسي والاقتصادي. (انجي، 2020).

الهدف الامني هو اهم هدف من اهداف السياسة الخارجية الامريكية، على اعتبار ان تحقيق هدف الامن القومي هو الضرورة الازمة لمتابعة اي هدف اخر. (برنارد، 1966، ص 508-519) وفي هذا السياق عرف هنري كيسنجر الامن القومي بانه: "اي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه الى تحقيق حقه في البقاء". (امين، 1986، ص 97)، ويعتمد كل من "بيترسون Peterson" و "سبينسيون-Sbinoun" على التعريف المعتمد من قبل مجلس الامن القومي الامريكي وهو الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع. (فريدون، 2008، ص 158).

وعليه فان مفهوم الامن القومي الامريكي يشمل ضمان جميع المصالح سواء كانت هذه المصالح حيوية او حساسة او حرجة وفق التقييم الامريكي لها. وبما ان التطوع الامريكي نحو الانغماس المكثف في السياسة الدولية جعل المصالح الامريكية تمتد لتشمل معظم انحاء العالم فقد ظهر بان مفهوم الامن القومي الامريكي لا يقتصر على حدود الامة الامريكية فحسب، بل اضحى ذا طابع عالمي. (فريدون، 2008، ص 158).

وان استراتيجية الامن القومي ليست حالة ثابتة وجامدة وانما هي حالة حية متغيرة ذات طبيعة ديناميكية تتوقف على طبيعة المراحل والظروف التاريخية ونوعية التهديدات وتغيرها من عصر الى اخر في الدولة الواحدة. (شمال، 2017، ص 244)، وعلى هذا الاساس كانت استراتيجية الامن القومي الامريكي ما بعد الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة هي معاداة الشيوعية وانحصارها، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي تبذلت هذه الاستراتيجية الى حماية الامن القومي الامريكي مما يسمى ب "الارهاب الدولي"، اذن فالامن القومي الامريكي مفهوم شامل ومرن يجمع الابعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والبيئية والصحية وتشمل مستويات مختلفة: فردية، وطنية وقومية واقليمية وعالمية: وهذا يؤدي الى اختلاف التصور الامريكي لمفهوم الامن القومي عن جميع الدول الاخرى ويرجع ذلك الى دمج الامن القومي الامريكي بأمن العالم، وتحقيق الامن القومي على حساب الاخرين حتى مع استخدام القوة العسكرية رغم ان استخدامها في كثير من الاحيان ياتي كتبرير او ذريعة لتحقيق مصالحها الحيوية. (فريدون، 2008، ص 158).

ركزت استراتيجية الامن القومي ما بعد الحرب الباردة على كل ما من شأنه الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، وتسعى لحماية هذا الامن من خلال اجراءات عديدة. (وائل، المركز الاستراتيجي للبحوث والدراسات) ، صيانة الامن في الداخل والخارج، من خلال صياغة بيئة عالمية والتجاوب مع التهديدات والازمات، وتسعى الولايات المتحدة الى تشكيل وصياغة بيئة عالمية من خلال مجموعة من الوسائل بما في ذلك الادوات العسكرية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي والمساعدات الدولية ومنع انتشار اسلة الدمار الشامل. (شمال، 2017، ص143).

وجاء في تقرير عن استراتيجية الامن القومي الامريكي صادر عن البيت الابيض في فبراير 1996، ان حماية امن الامة الامريكية، الشعب والارض ونمط الحياة، هو في مقدمة مهام الادارة الامريكية وواجباتها الدستورية. (مالك، 1997، ص94).

اذن نستنتج من كل ذلك ان مفهوم الامن القومي الامريكي شامل ومرن وذو ابعاد متعددة وهو بالأساس يجسد مصالح واهداف الولايات المتحدة الامريكية، داخليا وخارجيا من خلال حماية الامن الداخلي، وتوظيف الظروف والبيئة الدولية لأجل خدمة مصالح الولايات المتحدة الامريكية الخارجية، بدءا من اقامة نظام دولي برئاستها يسمح لها بالسيطرة والهيمنة على السياسة الدولية وعدم السماح لقوى منافسة لها، وكذلك السيطرة على المجالات الحيوية ومصادر الطاقة الدائمة في العالم من اجل تعزيز الاقتصاد الامريكي وهيمنته على المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، واخيرا تقوية دور قواتها المسلحة عبر احلافها مع الدول الاخرى. (شمال، 2017، ص143).

وصف فرانك تاجر وفرانك سيمور سياسة الامن القومي بانها "ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف الى ايجاد الظروف السياسية القومية والدولية الملائمة لحماية القيم والمصالح القومية الحيوية وتعزيزها في مواجهة الخصوم الحاليين والمحتملين. (Trager and Simone، 1973، p.36)، وهذا التعريف يمكن ان يساعد على تحديد النقاط التي يجب ان تتضمنها دراسة الامن القومي الامريكي كما انه يوضح بعض العناصر الاساسية التي يجب ان تتم دراستها من اجل فهم سياسة الامن القومي وتقييمها، وذلك من خلال وضع هذه العناصر في اطار مفاهيمي ينظم العلاقة بين المتغيرات. وتتمثل اهم تلك العوامل فيما يلي:

القيم والمصالح القومية الامريكية

تهدف "سياسة الامن القومي" الى حماية القيم الوطنية وتعزيزها. وتبدو تلك القيم غامضة ومجردة بطبيعتها، الا انها مهمة لتحديد سياسة الامن القومي، لان القيم تشكل الجوهر الاساسي لدولة ما، وتحدد الصفة الاساسية التي يتصف بها مجتمع ما.

ان القيمة الوطنية الاساسية هي البقاء. وبدون البقاء لا يمكن لدولة ان تحقق ايا من القيم الاخرى، ويتضمن البقاء حماية السكان والتكامل الاقليمي والسيادة. والبقاء المادي لا يكفي في حد ذاته، فلا بد للمجتمع ان يحافظ على قيمه الاخرى من اجل الابقاء على السمات المميزة له. وعلى سبيل المثال فان من امثلة القيم الموجودة في الولايات المتحدة العدالة والحرية والحفاظ على مجتمع ديمقراطي. وهذه القيم بالاضافة الى قيم اخرى مثل الرخاء والمكانة الاجتماعية وحماية ايدولوجية الامة تحدد السمات المميزة للمجتمع، وتقدم الاساس لتطور سياسة الامن القومي.

وعلى الرغم من ان سياسة الامن القومي يُعتقد منطقيا انها مأخوذة من هيكل قيمي مُعرف بدقة، فان هناك صراعات لا يمكن تجنبها تحدث بين القيم. وقد وصف صمويل هنتغتون تلك المشكلة بوضوح حينما قال "ان النقطة الاساسية فيما يتعلق بالسياسة العسكرية هي علاقات توازن القوى فيما بينها وبين الاهداف الوطنية. فالأخيرة تتصارع وغالبا ما يتم التوصل الى تسويات. وعلى سبيل المثال فان الحفاظ على حريات الافراد قد يتصارع مع الرغبة في تأكيد الامن العام في مواجهة الحملات الارهابية، او ان حماية الدول الديمقراطية الاخرى يمكن ان يفاقم من التهديد للبقاء المادي للولايات المتحدة". (Samuel, 1961, p.2).

كما انه من الصعوبة ان تُحدد على سبيل الدقة الاهمية النسبية لقيم معينة، وبالتالي يصعب التحديد الدقيق لكيفية تاثير تلك القيم على السياسات التي تتبناها دولة ما. وعندما لا يكون واضحا ان السياسات تدعم قيمة معينة، فان ذلك يرجع الى وجود قيم متصارعة تم اخذها في الاعتبار. ولا يقتصر الامر على وجود تصارع بين القيم التي تتبناها دولة ما، فقد يحدث تصارع بين الهيكل القيمي لكل من الدولة والحكومة. ولذلك يبدو من المهم ان يتم تحديد القيم التي ينبغي حمايتها. ان تلك القيم بمثابة انعكاس للإرادة الجماعية للناس، وبالتالي رؤية الدولة القومية كعامل موحد وتؤكد الطبيعة الجماعية لديمقراطية ما انه ليست لدى كل

الجماعات في الدولة اولويات متماثلة. وهذه التعددية تتسبب في هيكل قيمي لدولة ديمقراطية يتم تحديده من خلال المنافسة والتسويات التي يتم التوصل اليها بين الجماعات.

اما فيما يتعلق بالدول السلطوية، فقد يكون هناك انفصال بين القيم التي تعتنقها الجماهير، ومعتقدات القادة الذين يحددون ما يتم اتباعه من سياسات. وفي هذه الحالة تقوم المجموعة الحاكمة بتحديد القيم الوطنية. ونتيجة لذلك فان بقاء نظام معين يُنظر اليه على انه هدف أكثر اهمية من بقاء المجتمع ككل. وعلى سبيل المثال فقد بدا ان هتلر يرغب في التضحية بالمجتمع الالمانى من اجل الابقاء على النظام النازي.

وعلى الرغم من ان حماية القيم الوطنية تُعد هدفا لسياسة الامن القومي، فلا بد من ترجمة تلك القيم الى شيء اقل تجريدا ويرتبط بمواقف معينة حتى يمكن اعتباره اساسا لاتباع سياسة معينة. ومن خلال الربط بين القيم والبيئتين المحلية والدولية يمكن لصانعي السياسة ان يعرفوا مصالح معينة كاهداف محددة يمكن ان تطمح السياسة الى تحقيقها. (علاء، 2009، ص 126-127).

يمكن ان يتم وصف المصالح على انها الظروف التي تحاول الامة تحقيقها او الحفاظ عليها في كل من البيئتين الدولية والمحلية. وبالتالي فان المصالح تقدم رابطا ما بين القيم والسياسات. وهناك مثال يُظهر العلاقة ما بين القيم والمصالح من خلال السياسة الامريكية تجاه منطقة الخليج العربي خلال ازماته الثلاثة. فلا شك ان التدفق الحر للنفط من منطقة الخليج العربي يمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة. وتتمثل تلك المصلحة في الحفاظ على قيمة اساسية هي الرخاء. فبدون النفط تتعرض الولايات المتحدة الى حالة من الضعف الاقتصادي، وإذا ضعف الاقتصاد الامريكي فان حالة الرخاء التي يعيشها المواطنون الامريكيون ستتراجع، ومن هنا يبدو واضحا كيف يمكن ان تكون المصالح نابعة من القيم الوطنية: (علاء، 2009، ص 127).

وتشير الادبيات الامريكية الى ثلاث نقاط مهمة يجب اخذها في الاعتبار عند دراسة المصالح القومية:

1. المصالح القومية ليست مهمة في حد ذاتها، ولكنها تكون مهمة فقط اذا ساهمت في تحقيق القيم القومية. ويجب على صانعي السياسة والمحللين ان ينتبهوا الى ضرورة تجنب التركيز على المصالح على انها اهداف نهائية في حد ذاتها بدلا من اعتبارها اهدافا وسيطة، حتى لا يتسبب ذلك في صياغة سياسات لا تساهم في تحقيق القيم الوطنية، وقد تؤدي الى نتائج عكسية.
2. المصالح مثل القيم يمكن ان تتصارع مع بعضها البعض ويجب ان يتم التوفيق بينها من خلال تحديد الاولويات والقيام بتسويات مقبولة.
3. غالبا ما يتم تبرير السياسة على انها حماية للمصالح الحيوية، وهي تلك المصالح المرتبطة بالقيم الاكثر اهمية. وعلى الرغم من ان البعض يعرف المصالح الحيوية على انها تلك المصالح التي يمكن استخدام القوة العسكرية من اجل حمايتها، فان هذا التعريف يمكن ان يأخذ اتجاها عكسيا، وهو ان من الاكثر ملاءمة ان يتم النظر الى استخدام القوة العسكرية كشيء مبرر فقط عندما يتم ذلك من اجل حماية المصالح الحيوية. (Daniel – Jeffrey، 1985، p.7)

ولان المصالح القومية يتم تعريفها على انها نتاج التفاعل بين القيم وكل من البيئتين الدولية والمحلية، فان الخطوة التالية في تحليل سياسة الامن القومي هي فحص العناصر البيئية المحلية والدولية التي تتحد مع المصالح القومية لتشكل السياسة القومية.

وعلى الرغم من ان هذه العوامل البيئية المحلية والدولية لا تحدد الكيفية التي من خلالها تختار دولة ما سياستها او العوامل التي تحفزها على اتباع سياسة معينة من خلال تقليل المزايا الخاصة ببعض خيارات السياسة في مقابل الدفاع عن خيارات اخرى، الا ان الرابطة بين البيئتين المحلية والدولية هي الان اقوى مما كانت عليه في الماضي، لان السياسة المحلية اصبحت تخضع لتأثيرات دولية بدرجة أكبر. وعلى سبيل المثال، فان قرار زيادة اسعار الفائدة قي الولايات المتحدة يؤثر على الرفاهة الاقتصادية لدول غرب اوروبا من خلال نقل استثمار راس المال من اسواقها. كما ان قرارا بتقليل الانفاق الدفاعي الامريكي من اجل ضبط الموازنة يؤثر على الامن الاوروبي والثقة الاوروبية في منظمة حلف شمال الاطلنطي "الناتو".

ومن أبرز الامثلة على ان البيئة الدولية أصبح لها خلال العقود الاخيرة تاثير أكبر مما كان عليه الحال في الماضي على المصالح الداخلية الحيوية قرار منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك" حظر تصدير النفط الى الدول المؤيدة لاسرائيل، وما تسبب فيه من تاثير سلبي على الاقتصاديات الغربية. وكانت النتيجة الواضحة لهذا الربط بين البيئتين المحلية والدولية هي زيادة القلق بشأن احداث تحدث على بعد الاف الاميال عن الولايات المتحدة. (علاء، 2009، ص127).

البيئة الدولية

يمكن التعرف على عدد من التاثيرات المهمة على سياسة الامن القومي من خلال دراسة البيئة الدولية. ويقسم بعض الباحثين تلك التاثيرات الى نوعين اساسيين (Thomas- p. 8-11، 1985) النوع الاول: خاص بدولة معينة، اي التاثير على العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الاخرى بشكل انفرادي. والنوع الثاني: نظامي، ويؤثر على مجتمع الدول بأكمله.

تتأثر العلاقات بين الدول بكل من الجغرافيا والايديولوجيا، فالدول تميل الى توجيه قدر أكبر من الاهتمام بالدول المجاورة او القريبة من الموارد الحيوية او خطوط الاتصال. وتُعد سياسة الامن القومي الى حد كبير رد فعل على التهديدات المدركة في البيئة الدولية، ومستوى التهديد تحدده مقدرات الخصوم المحتملين ونواياهم. ولأن من الصعب تحديد النوايا بدقة، بالاضافة الى امكانية حدوث تغيير في تلك النوايا بسرعة، فان صانعي السياسة مجبرون على التركيز على المقدرات، وهي على الرغم من سهولة ملاحظتها، فان عدم الثقة الناتج من عدم القدرة على تحديد المستوى الحقيقي والدقيق لتلك المقدرات يمكن ان يؤثر سلبا على سياسة الامن القومي، حيث يمكن ان يقود الى افتراض البديل الأسوأ بسبب التكاليف المحتملة الناتجة عن خطأ في الحسابات. وعلى الرغم من ان تهديد الامن القومي لدولة ما يتأثر بقدرات ونوايا الخصوم المحتملين، فان إدراك التهديد يتسبب في استنتاجات سياسية. ويُحدد هذا الادراك من خلال قيمة المعلومات التي جمعتها اجهزة الاستخبارات الوطنية عن الدول الاخرى، وبالتالي يُعد عنصرا مهما في تحديد السياسة، وتتحدد درجة الدقة التي يمكن من خلالها تحديد التهديد من خلال مدى اقتراب المفاهيم، بالاضافة الى تحديد أفضل ردود فعل ممكنة.

ان كثيرا من المواقف السياسية منبعا عدم الاتفاق بشأن تحديد نوايا الخصوم. وإذا كانت الولايات المتحدة تدرك ان دولة ما هي عدوانية بطبيعتها، فإنها تعتبر ذلك مبررا للتعامل مع اية زيادة يمكن ان تحدث في القدرات العسكرية لتلك الدولة او للأعمال التي تزيد قوتها العسكرية. ولا بد من اقناع الخصوم بان الولايات المتحدة قادرة وراغبة في شن حرب بسبب صراعات المصالح، فالصراعات تصبح اختبارات للعزيمة، والتنازلات التي تُقدم قد يتم ادراكها على انها ضعف يمكن ان يشجع على حدوث عدوان مستقبلي. (علاء، 2009، ص128).

وعلى الرغم من ان اظهار الارادة يمكن ان يكون عنصرا فعالا في ردع خصم ما عن القيام بعدوان، فقد تكون له اثار عكسية إذا قامت الدولة الاخرى بتصرف سريع مضاد بدافع من عدم الامان. وإذا كان الهدف الاساسي لسياسة الامن القومي هو مواجهة التهديدات العسكرية، فليست كل التهديدات تأخذ هذا الشكل، فقد يتم تهديد الامن من خلال القيام بأعمال اقتصادية مثل منع الاقتراب من الموارد الطبيعية الحيوية، كما ان التحديات الايديولوجية من معتدين محتملين يمكن ان يتم ادراكها كتهديدات للنمو المستمر للولايات المتحدة حول العالم، وقد تتسبب في تشكيل سياسات لمواجهة مثل تلك التحديات. ويمكن ان يتحقق الردع من مجرد امتلاك القدرات التي يمكن استخدامها لمعاوية معندي من خلال الهجوم على ارضه وسكانه وممتلكاته. (Glenn، 1961، p.9).

ان العناصر الباقية في البيئة الدولية التي تؤثر على سياسة الامن القومي يمكن ان تُعتبر نظامية وذلك لان لها تأثيرا أكثر عمومية. ففي ظل غياب حكومة عالمية، فان الدول تعيش في حالة من الفوضوية، ودرجة الفوضوية تحدها العلاقات الاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية بين الدول. وتُعد كل دولة هي الضامن الوحيد لأمنها القومي. وفي بيئة فوضوية تكون الدول حرة في السعي لتحقيق اهدافها طالما ان مصالحها وقدراتها تسمح بذلك. ويتوقف نجاحها في تحقيق اهدافها على قوة الدول الاخرى.

ان الجهود التي بُذلت من اجل فرض النظام في البيئة الدولية من خلال تأسيس منظمات دولية مثل الامم المتحدة لم تحقق النجاح. ونتيجة لكون سيادة الدول هي التي تحدد حرية العمل الوطنية، فان الدول تتجنب الاعتماد الكامل على الامن الجماعي او المنظمات الدولية لان مثل هذا الاعتماد يتطلب الاستغناء

عن قدر من السيادة. وعلى الرغم من ان الجهود التي تبذلها منظمات دولية مثل الامم المتحدة لم يكن لها سوى تاثير محدود على تطور السياسة الامنية، فان العلاقات الدولية الاخرى مثل التحالفات تلعب دورا رئيسيا.

ان التحالفات مهمة لفهم سياسة الامن القومي، حيث يمكن من خلالها للدول ان تضاعف من قوتها، وتحاول ان تقترح بعض النظام على البيئة الدولية. فالتحالفات يتم تشكيلها وفقا للمصالح المتبادلة، حتى وان لم تكن دائما متطابقة، فمن خلال الوعد بتجميع الموارد في مواجهة تهديد مشترك، فان شركاء التحالف يأملون في الحصول على نفوذ او تحقيق المصالح التي لا يستطيعون تحقيقها بشكل انفرادي.

ولان البعد السياسي في البيئة الدولية يتحدد من خلال المنافسة والتعاون، فكذلك البعد الاقتصادي للبيئة الدولية الذي تحدده المنافسة على الموارد المحدودة وتبادل السلع والخدمات بين الدول. وتعتمد الولايات المتحدة في تحقيق رخائها الاقتصادي على ما يتم استيراده من الدول الاخرى من موارد، بالاضافة الى عملها على ايجاد اسواق خارجية لما تنتجه من سلع وخدمات. وقد ادت هذه العوامل الى ان الولايات المتحدة اصبحت لديها مصالح في مختلف انحاء العالم، مثل الاقتراب من النفط وحرية التنقل في البحار.

وهناك مخاوف اخرى مثل تضاعف الموارد غير المتجددة في ظل الطلب الممتد، والتدهور البيئي، والزيادات السكانية، مما قد يكون له تاثير على سياسة الامن القومي. ويُعد التصدي لتلك المخاوف في طبيعته مسالة غير عسكرية ولكنه في الواقع يتطلب التنافس على الموارد، وذلك من خلال سياسات صُممت لمواجهة التهديدات العسكرية.

ان التغييرات في البيئتين الدولية والمحلية يمكن ان تحدث بفعل التكنولوجيا، والتي تشكل قدرات الامن القومي لدولة ما، وكذلك قدرات الخصوم المحتملين. ان التطور الاكثر اهمية يتمثل في اختراع الاسلحة النووية التي جعلت بقاء الولايات المتحدة في خطر للمرة الاولى. وقد جعلت الامكانية التدميرية الهائلة للأسلحة النووية تكلفة شن حرب نووية باهظة الى الحد الذي أصبح فيه الردع هدفا اساسيا لسياسة الامن القومي. (علاء، 2009، ص 129).

البيئة المحلية

توجد عوامل محلية تؤثر على خيارات سياسة الامن القومي. فمن اجل فهم اسباب تبني سياسة ما، من المهم فهم الطريقة التي ترى بها دولة ما العالم، والظروف الاقتصادية التي تفرض قيودا على النفقات الدفاعية، والقيود السياسية التي تشكل المصالح وتؤثر على السياسة. (Glenn، 1961، p.9).

وتتفاعل البيئة المحلية مع قيم المجتمع وتشكل المصالح القومية. ويمكن ان يُنظر الى البيئة المحلية من خلال ابعاد ثلاثة واسعة: اجتماعية واقتصادية وسياسية. وداخل هذه الابعاد توجد متغيرات محلية تؤثر على تشكيل سياسة الامن القومي. وهذه المتغيرات تؤثر بصفة اساسية على توزيع الموارد (الموارد البشرية، الاموال، المواد الخام، ودرجة التأييد العام للسياسات الامنية).

ان الابعاد الاجتماعية للبيئة المحلية لها اصولها في الخبرة التاريخية للدولة، ودرجة الوحدة الوطنية، والجغرافيا، والسكان. ويعد اتجاه الراي العام بشأن قضايا الامن القومي والرغبة في استخدام القوة العسكرية تعبيرا عن تلك العوامل الاجتماعية، ويتأثر الراي العام بعوامل ثقافية ووسائل جماهيرية والفاعلين المهمين في البيئة المحلية. كما ان جماعات المصالح تُعد قوة سياسية اخرى في البيئة المحلية ذات تاثير على سياسة الامن القومي.

وتُعد العوامل الاقتصادية في البيئة المحلية من العناصر المهمة في قرارات توزيع الموارد الضرورية لتنفيذ سياسة الامن القومي. وتحدد درجة التصنيع وقوة الاقتصاد حجم الموارد التي يمكن استخدامها في البرامج. ويمكن ان يكون للنفقات الدفاعية تاثير على الاقتصاد الامريكي، وذلك من خلال تأثيرها على التضخم والعمالة وانماط الانفاق. فالمستويات الكبيرة من الانفاق والممتدة لفترة زمنية طويلة يمكن ان تكون لها تاثيرات خطيرة على النمو الاقتصادي، ويؤدي الى تراجع جهود حماية المصالح والقيم الاخرى، فعند نقطة ما يمكن ان تتجاوز تكلفة تحقيق الامن القومي الفوائد المدركة، خاصة عندما يكون من الصعب تحديد

الفوائد

يتكون البعد السياسي للبيئة المحلية من عناصر تُقدم الأساس للهيكل والعملية التي من خلالها يتم صنع سياسة الامن القومي، حيث ان نمط النظام السياسي والتوجه الايديولوجي للمجتمع يحددان الى حد كبير كيفية تنظيم الحكومة، والتي تؤثر بدورها على الكيفية التي تُصنع بها قرارات الامن القومي.

ان الطبيعة الديمقراطية والتعددية للنظام السياسي الامريكى، والتي ترمز اليها المنافسة بين الجماعات على النفوذ واللامركزية السياسية كما تم تأسيسها من خلال التقسيم الدستوري للقوى بين الفرعين التشريعي والتنفيذي هما اللتان تضعان الاطر لعملية اتخاذ القرار. (علاء، 2009، ص 129-130).

تشير دراسة أعدها خبراء امريكيين عنوانها "المصالح القومية الامريكية" الى عدم وجود اولويات واضحة، حيث فقدت الولايات المتحدة بغياب الاتحاد السوفياتي بعد الحرب الباردة رؤيتها الواضحة لأولويات مصالحها القومية، والمعروف طبعا ان سياستها الخارجية يجب ان تقوم على دعائم راسخة من المصالح القومية الامريكية. (نسيمة، 2010، ص 200). ضمن هذا الإطار يمكن تلمس أبرز المحاور الإستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في السياسة الدولية المعاصرة.

المرتكزات الاساسية للاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط:

ما من شك في ان الولايات المتحدة تصوغ استراتيجيتها في مناطق العالم المختلفة ومنها منطقة الشرق الاوسط على هدي مرتكزات الاساسية تحاول من خلالها تمرير سياستها الخارجية بغية تحقيق الاهداف النهائية لمصالحها القومية ، ولان منطقة الشرق الاوسط من بين تلك المناطق المفصلية في تحقيق تلك الاهداف فقد خصها الخطاب الامريكى بنوع من الاستثنائية لا سيما بعد التحول الحاصل في النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة، ذلك التحول الذي تلازم مع شيوع النظام الرأسمالي وانتهاء التوازنات التقليدية لحساب الهيمنة الامريكية، والى ظهور قواعد وسياسات جديدة ليس بين الامم والكيانات السياسية بل بين المجتمعات داخل الدول نفسها ، اذ لم يعد الحديث عن سيادة الدول مقبولا في ظل حقائق التدخل في الشؤون الداخلية وعودة الاحتلال العسكري المباشر (افغانستان والعراق)، مثلما لم تعد الدول قادرة على البقاء متماسكة في وجه نتائج العولمة. (سميرواخرون، 2004، ص 7).

لذلك كانت سائدة في مرحلة ما ان تشهد تحولا او تكيفا مع معطيات المرحلة الراهنة، تساوقا مع ما هو حاصل في البيئة الدولية، خاصة وان منطقة الشرق الاوسط قد شهدت متغيرات افضت الى تحولات خطيرة على المستويين الوظيفي والبنوي، (خليل، 2009، ص 1-2)، ومن اهم تلك المتغيرات: -

اولا: -دخول بعض الدول في حروب غير متكافئة مع الولايات المتحدة.

ثانيا: -ان الشرق الاوسط شهد ويشهد حربا باردة دولية فيما بات يعرف بصراع المحاور "الشر والخير"، واخرى اقليمية بين الكثير من مكوناته فيما يعرف بصراع الاعتدال والتطرف.

ثالثا: - ان الشرق الاوسط يتراجع في بعض اجزائه دور الدولة لصالح التنظيمات والقوى المسلحة مما سمح بظهور نماذج من الدول الفاشلة.

رابعا: - التحول في طبيعة التحالفات والصراعات وهو تطور خطير وغير مسبوق اذ ان صعود ما يسمى "الخطر الايراني" في المنطقة كمصدر للتهديد ادى الى تقارب غير مسبوق ايضا في علاقات بعض الدول العربية مع "اسرائيل"، اي ان تغير علاقات عدد من تلك الدول مع إيران نحو منحى صراعي ادى بتلك الدول الى التقارب مع "اسرائيل" على قاعدة الخطر المشترك.

خامسا: -حصول تحول في طبيعة التهديد من الإطار الدولي الى المحلي وهي تحولات تجسد عمليا انحسار اطروحة الامن الوطني لحساب "الترتيبات الدولية الامنية". (حسين، دراسات الدولية، 2004، ص62).

وازاء كل ذلك لابد للمركزات الاساسية للاستراتيجية الامريكية ان تأخذ دورا في توجهات الادارة الجديدة من خلال المرتكزات الاتية:

المرتکز الايديولوجي

اضحى المكانة الفريدة للولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة تحظي باعتراف عالمي واسع النطاق. (زينغيو، 2004، ص12)، وطبقا لتلك المكانة المتميزة اصبحت هي من تقرر شؤون الكثير من القضايا الدولية والاقليمية و الى اجل تقرر عوامل البيئة الدولية القادمة ، ولان الشرق يحتل مع امتداداته في اتجاه القوقاز و اسيا الوسطى موقعا بالغ الاهمية في جيوسياسية الولايات المتحدة ومشروعها الخاص

بالهيمنة على العالم فإنها تمسك بشؤونه التي تدين بها لعوامل ثلاثة، الجغرافي في قلب العالم القديم وثروته النفطية وكونه بات يشكل البطن الرخو في النظام العالمي. (سمير، 2004، ص24)، فضلا عن تحول بعض دوله كمصدر للإرهاب على الأقل من وجهة النظر الأمريكية، وتبعاً لذلك لا بد وان تتوفر مسوغات ذاتية وموضوعية لتمرير السياسات المطلوبة والضرورية لتلبية المصالح الأمريكية في تلك المنطقة ومن أهم تلك المبررات:

أولاً: المسوغات الدينية:

ترتبط المسألة الأيدولوجية في الفكر الديني الأصولي المعاصر بنصوص التشريع الإلهي والتأويل البشري الذي يستتبع تلك النصوص، والعقل البشري المستخدم لمصلحة هوية دينية معينة هو بالضرورة عقل منحاز ومن ثم عقل انتقائي محكوم بمواقف الدفاع والهجوم التي تقفها الجماعة الأيدولوجية التي تستخدمه فاعلمية مطلوبة له ضمن هذا الإطار من الانحياز والانتقائية والدفاع والهجوم. (ناصر، 1994، ص49)، والظاهرة الدينية كأي ظاهرة كونية لا يمكن عزلها عن نطاقها التاريخي إذ لا وجود لأي ظاهرة مهما كان شكلها أو مضمونها حين يراد لها تقع خارج السياقات التاريخية التقليدية. (حسين، 2006، ص384).

وضمن هذه الطروحات الفكرية يصبح من الطبيعي ان يتلازم الخطاب الديني في بعده الفلسفي والوظيفي مع التوجهات الاستراتيجية العامة للدولة حتى لتلك الدول التي نادى بفصل الدين عن الدولة لكنها فيما بعد وظفت الخطاب الديني في اتجاهات متلازمة مع شؤون الدولة، لاسيما اذا كان هذا التلازم يخدم المصالح العليا ولا يتقاطع معها، من هنا يعكس اعتقاد الطهورون البروتستانت وهم المهاجرون الأوائل الذين استوطنوا الولايات المتحدة ومن ثم الكنائس الانجيليكانية مدى التلازم مع الخطاب السياسي الرسمي وحتى هذه اللحظة من التاريخ السياسي الأمريكي إذ انهم يركزون افكارهم على ثلاثة مبادئ أساسية تنتهي بواجبات أمريكية حصرية (حسين دراسات الدولية، ص53)، من هذه المبادئ:

1. ان أمريكا كانت موجودة في عقل الله لأهداف محددة منذ بداية الخلق، وان ثمة خطة شاملة للكون وهي من تدبير الإرادة الإلهية، هذه الخطة يلعب فيها الطهوريون بهجرتهم الى العالم الجديد دوراً هاماً لانهم شعب الله المختار، اختارتهم العناية الإلهية للخلاص والهروب من فساد العالم وآثامه لإنشاء

مملكة الله على الارض، هذه الشراكة التعاهدية مع الخالق تشمل مهمة خطيرة وعاجلة وهي تنوير بقية امم العالم وهدايتها وانقاذها من الجهالة والظلام، ومن هذه الفكرة بالتجديد استمدت معظم اطروحات فوكوياما كمرجعية فكرية للخطاب السياسي الامريكي، وبسبب هذه الشراكة اصبح الشعب الامريكي الطهوري مجتمعا دينيا، ومن ثم فأفراد هذا الشعب هم مواطنو مملكة الله المرتقبة. (عبدالقادر، 2009، ص 34-38).

2. ان الدين هو الضامن الوحيد للفضائل القومية التي تسمح بالنجاح الدنيوي، وان الحياة الاخرية هي امتداد للحاضر وما يجنيه الانسان فيها هو نتاج عمله الدنيوي بمعنى ان الايمان هو الذي ينقذ الانسان دائما وهو الذي يقوده الى الخلاص من كل خطيئة ومن يصيبهم الخلاص هو ليسوا كل الناس انا فقط اولئك الذين يتميزون بأيمانهم بالله، فالإيمان بالله هو طريق الخلاص ولخلق عالم بلا خطيئة يكون الايمان بمثابة المعيار المميز بين الخير والشر بين الانسان الصالح والانسان السيئ مثله كذلك بين الدول. (عبد القادر، 2009، ص 34-35). ويترتب على هذه النتيجة ضرورة محاربة الشر وجعل الخير ينتصر عليه، الخير الذي لا بد ان يسود وينتصر ليتطهر كامل المجتمع من كل شر كامن فيه. وعلى وفق هذه الرؤية تكتسب الفوقية الامريكية بعدا ومسوغا دينيا (عبد القادر، 2009، ص 34).

3. لعل اكثر المبررات الدينية اهمية وخطورة من القيم الاخلاقية المبنية على الايمان والفضيلة والعمل الصالح، هي الوظيفة الرسالية- التبشيرية ذات الطابع التوسعي، بمعنى ان الدين لا يقوم بعملية التوحيد الاجتماعي داخل المجتمع الامريكي فحسب، بل ان امريكا وبفضل قيمها الدينية التي ترتقي بها الى مكانة لا تضاهيها امم وشعوب اخرى، مكلفة بأنجاز وظيفة رسالية لنشر هذه القيم خارج حدودها الاقليمية. (منار، 2005، ص 213)

نستخلص من كل ما تقدم ان المبررات الدينية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمضامين السياسية والاقتصادية والامنية للاستراتيجية الامريكية وأنها نهضت على تمركز لاهوتي قائم على ميتافيزيقيا يمتزج فيها فعل الانسان بفعل الله الى حد أصبح فيه الله انسانا منذ اللحظة التي حل فيها الله في جسد يسوع المسيح وعد

غيابه الحلم الالهي للذات المفكرة والدراسة الالهية النابعة من روح الحقيقية وقد حمل هذا التمرکز البذور الاولى للتفوق على الذات مثلما يرى الاستاذ عمر كوش. (عمر، 2004، ص 23).

ثانيا: المسوغات الفلسفية:

يرى " جون ديوي" وهو من مؤسسي الفلسفة الامريكية ومن المنظرين لها انه " إذا كان لكل امة فلسفتها فان على الفلسفة الامريكية ايضا ان تعي الحاجات الخاصة لأمريكا...." الحاجات الخاصة التي جسدها ارتباط الفلسفة الامريكية بالبراغماتية "الذرائعية" او النفعية الخالصة، التي لاقت رواجاً لدى مفكرين كثر امثال " تشارلز بيرس" و "وليام جيمس" و "جوزيا رويس" و "جورج ميد" التي بدأت منذ العام 1859. (جيرار، 2009، ص 12-22)، واستمر التأكيد على الطابع البراغماتي -الذرائعي فيها حتى بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك دول المنظومة الشيوعية، حيث عدت الاطروحات الايدولوجية مقياساً او حدا فاصلاً لبيان الحالة الانتقالية التي عكستها المتباينات الفلسفية ، فالمجتمعات التي تبنت الديمقراطية الليبرالية انتقلت الى ما يسميه فوكوياما مجتمعات نهاية التاريخ، اما تلك التي بقيت اسيرة الايدولوجيات الشمولية كالماركسية او الفاشية وحتى الدينية، فإنها لا تزال ضمن المرحلة التاريخية.

هذا الطرح الفلسفي الامريكي في الحقيقية يختلف كلياً عن المنطلقات الفلسفية الاخرى في نظرتها الى حركة التاريخ الانساني المرتبطة بتحول المجتمعات، وهي متأثرة بدرجة واضحة بطروحات الفيلسوف الالمانى "هيغل" والذي كان يعتقد ان نهاية التاريخ لا تعني توقف الحركة الزمانية وانما تعني نهاية التطور التناحري، فالمجتمع الانساني الذي بلغ نهاية التاريخ قد وصل الى المرحلة النهائية للتطور التاريخي، هذا التطور هو الذي يلغي جوهر الصراع في متبنيات الفلاسفات الاخرى مما يجعل الساحة السياسية للدول التي بلغت نهاية التاريخ خالية من التناحر، اذ تتحول المنافسة فيها الى منافسة سلمية خالية من اي وجه من اوجه الصراع ، ويوضح فوكوياما وعلى غرار الحتمية التاريخية ان الدول التي تتبنى الديمقراطية الليبرالية ستنتقل حتما الى مرحلة نهاية التاريخ وان عددها في تزايد، اذ لم تكن تزايد في بداية القرن الماضي عن 13 دولة معظمها يقع في الجزء الغربي من القارة الاوروبية ولكنها اصبحت في العقد الاخير من القرن العشرين 61 دولة موزعة على معظم القارات. (فوكوياما، 1993، ص 256)، ومما يشجع على هذا التزايد هو نقائص

النظم الديمقراطية اخذه في الزوال بدء بانتهاء اطروحة الدول الفاشية وانتهاء بتحول الدول عن الشيوعية، وعلى عكس "صمويل هنتنغتون" يعتقد فوكوياما ان المجتمع الانساني ينحو الى التجانس منه الى الصراع وان عملية انتقال المجتمعات ستظل مفتوحة ولكن بشرطين اساسيين. الاول: توافر الوعي الليبرالي والثاني: درجة معينة من التطور الاقتصادي لكنه في الوقت نفسه يربط هذا التطور بالمذهب البروتستانتي دون سواه من المذاهب والديانات الاخرى، وهنا يقع في خطأ التخصيص الضيق اذ انه يرى ان العلاقة بين المذهب البروتستانتي والتقدم الاقتصادي ما زالت واضحة حتى اليوم في امريكا اللاتينية حيث تتبع حركة اعتناق البروتستانتية تزايد في الدخل الفردي ونقص في السلوك الاجرامي....الخ، ويستند فوكوياما في نظريته تلك الى الدراسة المعروفة التي قدمها الاقتصادي الشهير ماكس فيبر المعنونة "الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" التي يشير فيها الى الترابط الوثيق بين الديانة المسيحية بشقيها النصراني، والبيروتاني، والنمو الاقتصادي. (فوكوياما، 1993، ص256).

رغم ان التبريرات الفلسفية التي طرحها فوكوياما قد توقفت عند حدود التقسيم المفاهيمي الذي اريد منه تكريس الفصل النهائي بين انسانيتين، فصل يتضمن بوسا لمعظم الانسانية التي خسرت نهاية التاريخ ويتضمن بالمقابل عزل النخبوية في عرش خارج العالم، لكنه ابقى العلاقة الوحيدة القائمة بينهما في مبداء الاخضاع والقوة، الاخضاع القائم على فرضية فوكوياما ان ما عدا العالم الاسلامي يبدو ان هناك اتفاقا عاما على قبول الديمقراطية الحرة كأكثر اشكال الحكم عقلانية وهو يفترض كذلك حقيقة فلم لا تصبح الدول خارج العالم الاسلامي دولا ديمقراطية؟ (فوكوياما، 1993، ص19).

يجيب هذه التساؤلات المستشار الاسبق للأمن القومي الامريكي زينغيو بريجنسكي بالقول ان الاسقاط الخارجي للديمقراطية الامريكية ينسجم مع المسؤولية شبه الامبريالية ويمكن للقوة المهيمنة الدفاع عن الديمقراطية بل تعزيزها لكن يمكن ايضا تهديد الديمقراطية، في المحور الاول إذا طبقت في الخارج بطريقة تراعي طموحات الاخرين وحقوقهم لكن في المحور الثاني إذا اعتمدت الشعارات النفاقية في الديمقراطية. (حسين، دراسات الدولية، ص57).

ونحن نعتقد ان اسقاط النماذج الديمقراطية في الشرق الاوسط بطريقة نفاقية يمثل تهديدا لكل النماذج الديمقراطية التي لا تتوافق مع الرؤية الامريكية وربما مثل عدم التعاطي الايجابي الامريكي مع فوز حماس في انتخابات 2006 الدليل القاطع عن ذلك، من كل ما تقدم يمكن القول ان مستقبل العالم لن يرتكز الى المبادئ الجيوسياسية التي كانت معروفة بل سوف يتبع مصطلحا جديدا هو الجيوفلسفي الذي سيساهم في اخفاء وجه القانون الجيوسياسي التقليدي وتقديم قانون يقسم الامم الى قسمين الاول الدول الحضارية التي استحققت الفوز بكمال التاريخ والوصول الى نهايته، والثانية الامم العاجزة عن الوصول الى كمال التاريخ، وتقع شعوب الشرق الاوسط ضمن الامم العاجزة ، ومن هنا تنطلق رسالة الرجل الابيض الاستعمارية مجددا في الاخذ بيد المختلفين بغية اصالهم الى ما يسميه فوكوياما الجنة الموعودة ولكن هذه المرة ليس على قاعدة التحرير بل على قاعدة الاخضاع بالقوة، والحقيقة التي لا جدال فيها هي ان انقضاء اكثر من عقدين على تحول الولايات المتحدة الى القوة المهيمنة الاولى في العالم ولطالما كان السياسة وصناع الاستراتيجيات الكبرى يسعون وفي اطار قرن امريكي حقيقي يحتضن العالم كله مؤمنين بان مثل هذه الهيمنة الامريكية الكريمة للعالم سوف تجلب السلام والوفرة، لكن السلام ظل بعيدا كما الاطمئنان الى قدوم الجنة الموعودة. (اندرو، 2004، ص.41-46).

المرتكزات الجيوسراتيجية

اذا كانت الجيواستراتيجية تعني بالبحث المركز الاستراتيجي للدولة او الوحدة السياسية ، سواء في الحرب او السلم ، فنتناوله بالتحليل استنادا الى عناصره او عوامله، بمعنى انها تهتم بدراسة الموقع الاستراتيجي للدولة او المنطقة الاقليمية، ومدى تاثير هذا الموقع وتلك المنطقة في العلاقات السلمية والحربية. (سعود، 2010)، فان الدلالة الامريكية المبكرة على حيوية الموقع الجيواستراتيجي للشرق الاوسط قد ظهرت في تصريح ادلى به "الفريد ماهان " القيادي في البحرية الامريكية والذي ترجع اليه التوصيفات الاولى لمنطقة الشرق الاوسط والذي جاء فيه، ان الشرق الاوسط سواء كمفهوم استراتيجي ام كموقع على الحدود الجنوبية للبحر المتوسط واسيا هو مسرح مواجهة استراتيجية بين القوى المتصارعة. (مروان، 1991، ص49)، واذا كانت الدلالة كذلك فما المقصود بالشرق الاوسط في الاصطلاح الجغرافي-



السياسي الأمريكي؟ انه كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي 17,778 مليون كم² موزعة على الشكل الاتي (محمد 2009، ص345):-الوطن العربي 13,923 مليون كم² اي المساحة الاجمالية لأقطار الجامعة العربية وعددها 22 دولة، الدول الاسيوية التالية: باكستان 796100 كم² و افغانستان 652090 كم² وايران 1633190 كم² وتركيا 775000 كم² بالاضافة الى قبرص 9251 كم².

تشكل مساحة الشرق الاوسط حوالي 12,5% من اجمالي مساحة العالم في حين تمثل كتلته السكانية قرابة 10% اما الجغرافية السياسية للشرق الاوسط فقد تناولتها بالتوصيف دراسات كبيرة اخذه بعين الاعتبار تدرج القوة والتماسك بدءا من المركز وصولا الى الاطراف فالشرق الاوسط هو عبارة عن ثلاث دوائر متداخلة الدائرة الاولى تمثل قلب الشرق الاوسط او المجال الحيوي وتضم العراق، سوريا، لبنان، الاردن، فلسطين ومصر، اما الدائرة الثانية فتضم السعودية والسودان وليبيا وايران وتركيا وتمثل النطاق الاول، اما الدائرة الثالثة التي تمثل النطاق او الغلاف الثاني فيضم بلاد المغرب العربي: تونس، الجزائر، المغرب، و موريتانيا، وهناك امتدادان ايضا اسويبا يضم باقي دول شبه الجزيرة العربية وتشمل: اليمن، الكويت، قطر، البحرين، الامارات، وسلطنة عمان.(حسين، الدراسات الدولية، ص59).

والثاني يمثل دولتين افريقيتين الصومال واثيوبيا، هناك ايضا امتداد اوروبي-شرق اوسطي: قبرص - اليونان. وامتداد اسوي شرقا ويشمل: باكستان، افغانستان، والجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى والقوقاز التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وهي: كازاخستان، اوزباكستان، تركمانستان، قيرغيزستان، طاجكستان واذربيجان. (محمد، 2009، ص 346-347)، لذلك فان تباين التوصيات في كتابات الكثير من المفكرين ومختلف مراكز الدراسات الاستراتيجية ومنذ ذلك الحين يكون امرا طبيعيا بسبب تباين الكثير من العناصر الجيوستراتيجية في الكثير من وحداته السياسية، وخاصة في العناصر او المفردات المكونة للجيوستراتيجية ذاتها وهي الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوا عسكرية والجيومعلوماتية. (سعود، 2010). وعليه فان دراسة المرتكزات الجيوستراتيجية للولايات المتحدة ازاء منطقة الشرق الاوسط تقودنا الى ما تسمح به الدراسة لتسليط الضوء على بعض المفردات وبيان اهميتها وتأثيرها في صناعات القرار كمحددات او دوافع استراتيجية ثابتة تتحكم في صياغة السلوك الأمريكي ازاء المنطقة.

1-المسوغ الجيوسياسي:

الجيوسياسي تعبير اوروبي يعود الى بداية القرن العشرين، ويستهدف تحليل العلاقة بين السياسة والموقع الجغرافي، وكان السويدي رودولف كيلين قد ابتكر هذه الكلمة ، كما كان الالمانيان فريدريك راتزل وكارل هاوسهوفر قد شجدا على اهمية الجغرافيا بالنسبة لقوة اي دولة.(حسين، الدراسات الدولية،ص59)، ولان الشرق الاوسط كاقليم جغرافي يتوسط دائرة تضم القارات الثلاثة "اسيا وافريقيا واوروبا" التي يعيش عليها اكثر من ثلاثة ارباع سكان الكرة الارضية، وفيه تتضارب المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية وما يتفرع عنها من تناقضات على مختلف الصعد، لذلك فانه يمثل نقطة تماس استراتيجي وساحة تنافس دولي خطير ، وحتى بعد نهاية الحرب الباردة وتلاشي الاتحاد السوفياتي لا يزال الشرق الاوسط يمثل البؤرة التي يتركز فيها تصادم الدول.(حسين، الدراسات الدولية،ص59).

يشكل الشرق الاوسط بالنسبة الى خطاب السياسي الرسمي للولايات المتحدة وحدة جيوسياسية واضحة وان تضمنت اكثر من منطقتين متميزتين هما جوار اسرائيل والخليج النفطي وتختلف كل واحدة منهما من حيث وظيفتها الجيوسياسية والجيوسياسية. (سمير، 2004، ص.15-16)، اذ تتنازع هذه المنطقة عوامل عدة اكثرها بروزا عاملان احدهما جغرافي والاخرى بنيوي اقتصادي سياسي وامني واي من هذه العناصر يشكل اهمية خاصة للولايات المتحدة(محمد، 2009، ص15)، هذه العوامل لا يلغي احداها الاخر بل يمكن ان يكون معززا له، فالبتترول وحده لم يكن هو الذي شكل مصير الشرق الاوسط ، لان الشرق الاوسط في التاريخ السحيق للحضارات وقبل اكتشاف البترول بزمن طويل كان بمثابة ملتقى استراتيجي للطرق بين افريقيا واوراسيا كما هو الحال اليوم ولكن بعد التغير الوظيفي للمنطقة وبالنفط او بدونه ستظل الاهمية الاستراتيجية وخاصة الجيوسياسية قائمة.(حسين، الدراسات الدولية، ص 60)، تنشط الولايات المتحدة في سعيها لاحكام السيطرة على الشرق الاوسط بتعاون وثيق مع ركائز اقليمية كانت تمثلها ايران الشاه والمملكة العربية السعودية في ما كان يسمى ب(الدعامتين)فضلا عن حليفتيها تركيا واسرائيل وكانت تحاول ضم العراق الى تلك الركائز من خلال حلف بغداد الذي نشا في عام 1955 واطيح به في عام 1958، وهي اليوم تزيد تلك الركائز لتضم دولا شرق اوسطية اكثر مصر والاردن، افغانستان والعراق مثلا فضلا عن دول

خليج الست، وهي في هذا النشاط الذي ما فتئ يعبر عن نفسه في مطارح شتى تؤكد ان هذا الشرق هو الرئة التي تتزود منها ما يلزم من الطاقة لمواجهة عناء التنافس الدولي ابقى اوربا على هامش المنطقة راضية بان تدافع الولايات المتحدة وحدها عن مصالحها الحيوية كما ابقى الكثير من الدول الطامعة بالعزوف عن المنافسة معها. (سمير، 2004، ص15).

ومنذ احتلال العراق في عام 2003 ظهرت مرحلة جديدة كانت ملامحها الاساسية اختفاء المظاهر السيادة لبعض الدول الشرق اوسطية حتى تلك المتعاونة مع الولايات المتحدة وظهور نظام اقليمي جديد انطلق من رؤية جيوسياسية غير تقليدية ويتميز بالتواجد العسكري الامريكي المباشر ليس في العراق بل في دول عربية شتى وما يلحقه هذا التواجد من اختفاء مظاهر التوازن الاقليمي التقليدي الذي مان قائما، وغياب ابسط قواعد السلوك القانوني الذي يحكم الدول، يهدف النظام الاقليمي الجديد الى اعادة تشكيل نظام الامن الدولي بما يخدم المصالح الامريكية ويحاول كذلك تحييد القوى المنافسة للولايات المتحدة في مناطق الصراع الدولي، ومن ثم فان ما اريد منه ليس سوى تجسيد نجاح التوجهات الاستراتيجية الامريكية التي تعود اصولها الى ما قبل انتهاء الحرب الباردة حين وضعت الولايات المتحدة خطوطا حمراء على بعض مناطق التنافس الدولي بينها وبين الاتحاد السوفيتي مما يعني او يعكس تخطيطا امريكيا جيوسياسيا عالمي الابعاد لم تراخ فيه حقوق الدول الاساسية الرئيسية في النظام الدولي. (حسين، الدراسات الدولية، ص60).

2- المسوغ الجيواقتصادي:

لم يكن لمصطلح الشرق الاوسط اية دلالة تاريخية سابقة على القرن التاسع عشر فهو مصطلح حديث في الادبيات الغربية تزامن ظهوره مع مرحلة الصعود الرأسمالي الذي عرفته اوربا في اعقاب الثورة الصناعية والذي لم يلبث ان بلغ مستويات عالية من المراكمة الرأسمالية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وتحت ضغط الحاجة المتزايدة الى المراكمة راحت الرأسماليات الاوربية تفتش عن مناطق جديدة تستجيب لمتطلباتها على صعيدين اثنين:- الاول: الحصول على مواد الخام الضرورية لتوظيفها الصناعية من جهة ، والثاني نحو الكتل السكانية من اجل التوسع في ايجاد الاسواق لتصريف السلعي من جهة اخرى، ومع تزايد الاختراق الرأسمالي للسلطنة العثمانية في مناطق نفوذها في شرق اوربا(البلقان) لا سيما

في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر ومن ثم الاختراق الاكبر الذي حصل بعد الحرب العالمية الاولى وانتقال ممتلكات الدولة العثمانية الى دول اوربا الغربية، تكونت مجموعة من الدول التي انتجها نظام رأسمالية المركز " اوربا الغربية" لتلتحق بع على قاعدة الاستتباع الاقتصادي والسياسي ،حينذاك ظهر مصطلح الشرق الادنى لتمييزه عن مصطلح الشرق الاوسط.

وعلى عكس نظريات المجال الحيوي السابقة التي ركزت على اوراسيا على اساس ان السيطرة عليها يمكن ان تتيح لأية قوة السيطرة على العالم اهتمت النظريات الجديدة بمنطقة الشرق الاوسط كواحدة من اهم مناطق الجيوستراتيجية للسيطرة على العالم "ان من يسيطر على الشرق الاوسط يسيطر على النفط العالمي ومن يسيطر على النفط العالمي يسيطر على اقتصاد العالم على الاقل في مدى المستقبل المنظور" ، وخلال مرحلة الحرب العالمية الثانية وما تلاها تمت صياغة مفهوم السيطرة على منطقة الشرق الاوسط لاحتلال القوة الامريكية بدلا من القوى الاوربية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة انطلاقا من فرضيتين الاولى ان القوى الاوربية غير قادرة على تحقيق السيطرة الفعلية على تلك المنطقة بسبب خروجها منهكة من الحرب العالمية الثانية ، وثانيا ان السيطرة على تلك المنطقة امر بالغ الاهمية للسيطرة على العالم اقتصاديا وعسكريا وسياسيا لان هذه المنطقة تعد خزاننا لمعظم احتياطي نفط العالم، ولا تريد القوى الاوربية لغير الولايات المتحدة ان تمارس هذا الدور.(حسين، الدراسات الدولية، ص 60-61).

لقد أدركت رأسمالية المركز الامريكي ان السبيل الامثل لتجاوز أزمته الداخلية تكمن في امتصاص الفوائض النفطية وتوظيفها في تأمين حراك رأسمالي تراكمي، ذلك ان قانون الرأسمالية يعتمد المراكمة كشرط لازم لاستمرار النظام الرأسمالي وصموده بوجه الازمات التي يمكن ان تعصف به من الداخل والخارج على حد سواء . (محمد، 2009، ص305).

لذلك ظلت منطقة الشرق الاوسط ومنذ ذلك التاريخ حلقة اساسية في مشروع الولايات المتحدة للسيطرة على العالم برمته.(حسين، الدراسات الدولية، ص61)، ويرى الكثير من الباحثين ان الولايات المتحدة تتدخل اليوم عسكريا من اجل تحقيق مصالحها الاقتصادية بالدرجة الاساس، فالعراق وافغانستان ينسجم احتلالهما مع نظرية جغرافية القوة التي تتادى بخط القوة الداخلي لآسيا لا يوفران للاحتلال الامريكي قوة

الامن العسكري والسياسي الاستراتيجي فقط، وانما قوة الامن الاقتصادي الاستراتيجي بفعل المخزون الهائل من النفط في بحر قزوين من جهة وفي شمال وجنوب العراق من جهة اخرى. (محمد، 2009، ص 175-176).

ان سبب اهتمام الولايات المتحدة بنفط المنطقة يعود الى تزايد الحاجة الامريكية الى استهلاك الطاقة لاسيما وان عجزا تصاعديا بدا يبطح ميزان النفط منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وان هناك ثلاثة عناوين رئيسية تجعل من منطقة الشرق الاوسط مرتكزا جيو اقتصاديا بالغ الخطورة على الاقتصاد الامريكي، هذه العناوين هي:

اولا: حماية الاقتصاد الامريكي من اي هزة قد يتعرض لها نتيجة انقطاع تدفق النفط او حتى ارتفاع اسعاره بشكل كبير بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين واوروبا واليابان.

ثانيا: الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين على الاستهلاك الكثيف للطاقة، ودعم تعريض هذا المستوى والنمط لاي تهديد مهما كانت الكلفة.

ثالثا: التحكم بأسعار النفط وتوزيعه، ومن ثم التحكم بعصب اقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة كالصين واليابان واوروبا او بمعنى اخر: حل المأزق الامريكي المتمثل بتراجع موقع الاقتصاد الامريكي عالميا من خلال استعمال ادوات الهيمنة الكونية فيها الوسائل العسكرية المتفوقة لديها ما هو يرتبط بالمرتكز الجي وعسكري. (محمد، 2009، ص 288).

اهمية النفط الشرق الوسط في الاستراتيجية الامريكية

يعد النفط من اكثر الثروات الطبيعية في العالم قيصة، ويعتبر شريان الحياة للاقتصاد العالم، فالنمو السكان المستمر، و ارتفاع مستوى المعيشة في الدول الصناعية المتقدمة، وتطور البلدان النامية، كل ذلك يتطلب مزيدا من الطاقة التي تدخل في جميع مجالات الحياة، وليس غريبا ان يشكل النفط ثابتا متحكما في استراتيجيات الدول المستوردة له، لاعتباره سلعة من اهم العوامل التي لعبت دورا خطيرا في صناعة الاستراتيجيات خلال القرن العشرين لغاية الان، فوجد الولايات المتحدة الامريكية تخطط لمستقبل علاقاتها

على اساس استمرار تامين الحصول على النفط ومشتقاته للمدى الطويل وباقل اسعار. (البرزنجي، 2009، ص56).

تنظر الولايات المتحدة الامريكية الى الدول الخليج العربي وعلى راسها المملكة العربية السعودية على انها تمتلك طاقة انتاجية فائضة من النفط، وهي وحدها قادرة على تخفيف زيادة الاسعار من خلال طاقتها الانتاجية، لتقليل من الخطر الذي قد يصيب الاقتصاد الغربي. (الاعظمي، 1992، ص100).

ان السبب الرئيسي في اهتمام الولايات المتحدة بنفط المنطقة يعود الى زيادة الحاجة الامريكية الى استهلاك الطاقة والتي دخلت معظم المجالات، وهناك ثلاثة نقاط رئيسية تجعل المنطقة الشرق الاوسط مرتكزا جيو اقتصاديا بالغ الخطورة على الاقتصاد الامريكي التي تفرض العمل ما يلي: (وهيب، 2013، ص62).

1. حماية الاقتصاد الامريكي من اي هزة قد يتعرض لها، نتيجة انقطاع تدفق النفط او حتى ارتفاع

اسعاره بشكل كبير، بسبب الطلب المتزايد عليه من قبل الصين واوروبا واليابان وبقية الدول الاخرى.

2. الحفاظ على مستوى ونمط الحياة في الولايات المتحدة القائمين على الاستهلاك المتزايد الكبير للطاقة مهما كانت الكلفة.

3. التحكم بأسعار النفط عالميا وتوزيعه، وبالتالي التحكم باقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة كالصين واليابان واوروبا.

ان التعاون النفطي بين الدول الخليج العربي والدول الغربية، له هدف استراتيجي، وليس تجاريا

فحسب، ففكرة الاستغناء عن النفط العربي مسالة مستبعدة، حيث ان الولايات المتحدة تستورد يومي

(2،5) مليون برميل منها، (1،5) مليون برميل يوميا من السعودية وجها والبقية من العراق والكويت والجزائر،

وتخسر بعض من هذه الدول المصدرة للنفط معدل دولارين في كل برميل يصدر لأمريكا فيما لو تم تصديره

لشرق اسيا، وهذه يؤكد لان الهدف استراتيجيا بحتا وليس تجاريا ، مما جعل النفط محددًا للاستراتيجية

الامريكية حيال المنطقة. (خالد، 2018، ص50).

التواجد الأمريكي في قلب العالم من اجل السيطرة على الموارد، وهي منطقة الشرق الاوسط اغزر مناطق العالم بالنفط، والتي تتوسط قارات اسيا واوروبا وافريقيا ، وتمتد من بلاد السند في باكستان الى بلاد أموداريا (جيحون) بوسط اسيا الى جبال القوقاز والاناضول وبحر ايجة الى شمال افريقيا، وبالتالي فان البلدان العربية من الفرات والخليج شرقا الى النيل غربا، ومن جنوب العربي الى الشام شمالا، تقع في قلب الشرق الاوسط محاطة بثقافات اسلامية غير عربية، هي ايران، افغانستان، باكستان، طاجيكستان، قرغيزستان، اوزباكستان، تركمانستان، ازبيجان، جورجيا، ارمينيا ، تركيا، واليونان من شمال، واثيوبيا في الجنوب، وهذه الملامح للشرق الاوسط غير واضحة المعالم، فهي متبدلة ومتغيرة بحسب المصالح الامريكية، والاعتبار الرئيسي فيها هو ان حوالي ثلثي احتياطي النفط العالمي ، يتواجد في منطقة الخليج العربي، بالإضافة لنفط بحر قزوين، وتضم خمس دول تعتبر من اكبر منتجي النفط: ايران والعراق والكويت والسعودية وإمارت، بالإضافة الى المضيق الذي تقطعه يوميا ناقلات تحمل حوالي (14) مليون برميل الى الاسواق العالمية. ان الولايات المتحدة الامريكية وهي تسعى لفرض سياسة الهيمنة، تدرك جيدا ان السيطرة على الموارد الاولية والتي يقع النفط في مقدمتها بات امرا لا مفر منه على ضوء المزايا والادوار التي يتمتع بها. (أرشد، 2017، ص351).

سيطر النفط في القرن المنصرم والحالي على استراتيجيات جميع الذين يحلمون بالقوة، فهو ليس مصدرا للطاقة فحسب، بل هو كذلك ذو قيمة استراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب ، اذ انه محور النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، بل هو شرط اساس من شروط القوة والنفوذ، ويأتي في طليعة الدول تولي اهتماما رئيسا للنفط، الدول الصناعية الكبرى التي يعد النفط مصدر قوتها ، والدعامة الاساس لتفوقها الاقتصادي والتكنولوجي، لهذا لم تتوان عن خوض الحروب والصراعات الدائمة لاجل السيطرة على المصادر النفطية في العالم. (أرشد، 2012، ص55).

الفترة الزمنية التي ينشا فيها النفط والغاز في اعماق الارض غير معروفة بالتحديد، لكن الدراسات الجيولوجية تقول ان الصخور التي يُستخرج منها النفط قد تكونت قبل مليونين من السنين. هذا القول معناه ان المخزونات النفطية والغازية الحالية سوف يتم استهلاكها من قبل ان تتكون طبقات جوفية اخرى من الغاز

والنفط عبر عمليات جيولوجية. لهذا السبب يعد النفط وكذلك الغاز مصدرين غير متجددين للطاقة. اليوم تقدر الاحتياطات المتبقية بنحو تريليون برميل ولربما هناك تريليون آخر في جميع انحاء العالم لم يتم الكشف عنه الى اليوم، لكن التنقيب عنه يتطلب تقنيات جديدة ووقتاً واموالاً وبنى تحتية صلبة (في افريقيا مثلا التي تعاني من التخلف ونقص التقنيات) وقد تم استهلاك نصف الاحتياطات من النفط خلال ربع قرن فقط. اما احتياطات النفط الحالية فان الثلثين منها يقعان في خمس بلدان شرق اوسطية. ولا تملك الولايات المتحدة الامريكية سوى 4 % من المخزون العالمي للنفط لكنها تستهلك أكثر من 25 بالمائة من النفط المنتج في العالم يوميا "لديها في الاسكا 10 مليار برميل وهو احتياطي لا يتعدى استهلاكه بضع اسابيع". لهذا السبب سوف تستنفذ احتياطها في ظرف عقود قليلة عندما ينضب نفط الخليج. وسوف تدور الحروب في افريقيا من اجل النفط والماس ومن اجل الطانطاليت والكولومبيت الذين يسميهما الافارقة "كلطان Colton" معدنين يستعملان في الصناعات الالكترونية). وبما ان الانظمة العربية لا تملك القوة اللازمة لخوض الصراعات فانها ستظل كما هي الان تابعة وستجبرها امريكا على تقديم نفطها مجانا. (عزالدين 2008، ص 9-10).

في سنة 1998 نشر زيغنيو برجينسكي كتابا عنوانه "رقعة الشطرنج العالمية: تفوق الولايات المتحدة واتباعها الجيوسياسيون". وقد كان برجينسكي مستشارا امنيا في حكومة جيمي كارتر وواحدا من مصممي السياسة الخارجية المرموقين. وقد طرح في كتابه نظرة على غاية من الشدة تتلخص فيما يلي:

1. البلدان الكبيران النوويان اللذان يطمحان الى الهيمنة على العالم يوجدان في اسيا: الصين والهند.
 2. البلدان القادرة على مواجهة وجهة النظر السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة موجودة في اسيا.
 3. على الولايات المتحدة الامريكية إذا ان تسعى الى الهيمنة على أوراسيا والتحكم بها.
- ويستشهد في كتابه بفكرة ماكيندر، عالم الجيوسياسة البريطاني، القائلة بان من يتحكم بوسط اوروبا يتحكم بالعالم، ملاحظا ان اعتبارات اقليمية قد تم التغلب عليها ولم يبقى امام امريكا سوى الانتقال مباشرة الى الهيمنة العالمية. وقال ان السياسة الخارجية الامريكية يجب ان تهتم بالبلقان وبلدان اسبوية مثل الصين والهند وإيران وسورية وغيرها من البلدان. ولم يكن برجينسكي الوحيد في توجيه مثل هذه النداءات وانما نجد

صامويل هنتجتون مثلا يتحدث، في صراع الحضارات، عن مؤامرة اسلامية وخطر ارهابي قد يأتي في شكل حرب قذرة تشنها الجماعات الاسلامية ليبرر بطريقة عقلانية حروب امريكا من اجل النفط. ثم توالى التنظيرات المسلطة الضوء على البلدان المارقة والدول الفاشلة. ولم يكن الهدف من تلك الكتابات سوى التحريض على فرض السيادة على العالم واخضاع العالم العربي، والاسلامي للسيادة الامريكية. وتروم المخططات الجيوسياسية الاستراتيجية الامريكية تحقيق اهداف عسكرية، سياسية، واقتصادية تمكن امريكا في نهاية الامر من السيطرة على العالم. هذه المهمة تتطلب جيشا قادرا على القتال في اي مكان من العالم وقادرا على الانتقال بسرعة الى اي مكان في العالم. (عزالدين، 2008، ص 11).

الخاتمة

من جملة ما توصل اليه دراستنا هذه من نتائج، بإمكاننا ان نستخلصها بما يلي:

1. الثابت الاستراتيجي الاول التي احتم الإستراتيجية الامريكية كانت مسالة الهيمنة والزعامة العالمي والتي بدت كطرح فكري واستراتيجي لأغلب الادارات الامريكية التي تعاقبت على التمسك بزمام سلطة البيت الابيض، بل وكانت طرحا فكريا لأغلب المنظرين والمفكرين الإستراتيجيين الأمريكيين، تمسكا بواقيتهم الايديولوجية والبراغماتية، وحفاظا على المصالح الاستراتيجية العليا لأمريكا.
2. الثابت الاستراتيجي الثاني كانت حماية المصالح العليا الامريكية في بقاع العالم وذلك بالاحتكام الى ما لدى هذه الدولة من الامكانيات والقدرات المادية والعسكرية والتكنولوجية التي اهلتها لكي تحتل موقع ومكانة القمة في النظام الدولي وخاصة لفترة ما بعد الحرب الباردة. فمنذ ذلك المرحلة سخرت الولايات المتحدة معظم امكاناتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والاعلامية في سبيل الحفاظ على مصالحها العليا وحماية امنها القومي وفي هذا السياق سعت وبكل ما لديها من القدرات لكي تشل وتعرقل بروز القوى الدولي التي من ممكن بسط نفوذها الإستراتيجي وتحديد في منطقة الشرق الاوسط.

3. بالنسبة الولايات المتحدة الامريكية، فان الاستراتيجية الشاملة الكبرى، وخاصة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولحد ايامنا هذه، هي ان تكون في المقام الاول في السياسة الدولية، وهذا ما كانت

تمثل احدى أبرز وأهم مرتكزاتها في السياسة الدولية، بمعنى ان التموضع في موقع ومكانة تمكنها من السيطرة والهيمنة على الشؤون العالمية. معتمدة في ذلك على قوتها وتفوقها العسكري، بالاضافة الى المقدرات الاقتصادية والتكنولوجية الاخرى.

4. ثمت ارتباط ما بين صياغة الاستراتيجية الامريكية والموقع الجيوسياسي للولايات المتحدة الامريكية في الساحة الدولية، وكذلك بازياد وتنامي القوة الامريكية المتعددة الابعاد، وبوعيتها بالدور الذي يجب ان تؤديه في السياسة الدولية، وبالتصورات الفكرية الواضحة حول الاهداف الوطنية والمصالح الوطنية للشعب الامريكي. بالاضافة الى ذلك فان هنالك الكثير من الحوارات والطروحات الفكرية والنقاشات الاكاديمية حول طريقة الاداء الإستراتيجي الامريكي، والتي اصلا لم تخرج بالسلوك السياسي الخارجي الامريكي عن اطارها العالمي والتي تبتغي الهيمنة والزعامة العالمية، وبالتالي فان هذه الطروحات التي تحكمت في رسم إطار ومسار السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية وصياغة الإستراتيجيات العليا والشاملة لهذه الدولة منذ عهد الاباء المؤسسين، الى عصرنا هذا.

5. ان هنالك جملة من الخطوط العامة للأداء الإستراتيجي الامريكي والتي بالأساس تركز على المصالح الاستراتيجية العليا وحماية الامن القومي لهذه الدولة على مستوى السياسة الدولية، وبالانتقال الى التعمق في الإستراتيجية الامريكية حيال العالم وكذلك حيال منطقة الشرق الاوسط، فان هنالك محاور وقضايا تُعد بمثابة ثوابت استراتيجية بالنسبة للإدارات الامريكية، خاصة خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبغض النظر عن خلفيات الفكرية والعقائدية للرئيس والحكومة التي تمسك زمام السلطة في البيت الابيض، جمهوريية كانت ام ديموقراطية.

المصادر

- أرشد مزاحم مجبل (2012): تطور العلاقات العراقية الامريكية، دار الكتاب الأكاديمي، عمان
- أرشد مزاحم مجبل (2017): دور النفط في رسم الاستراتيجية الامريكية، واليه التعامل مع القطاع النفطي في العراق بعد احتلاله، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، مؤتمر الدولي الاول للعلوم والآداب
- امين هويدي (1986): كسينجر وادارة الصراع الدولي، الطبعة الثانية، دار الموقف العربي، القاهرة.
- اناتولي اوتكين (2003): الاستراتيجية الامريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: انور محمد ابراهيم، ومحمد نصرالدين الجبالي، الطبعة الاولى، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة.
- اندرو باسيفيتش (2004): الامبراطورية الامريكية حقائق وعواقب الدبلوماسية الامريكية، الدار العربية للعلوم، ط1، لبنان
- ايول سامية-خطاب فاطمة (2015): السياسة الخارجية الامريكية اتجاه منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة: إيران نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو، الجزائر.
- برنارد س. كوين (1986): السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة: حسن صعب، دار الكتاب العربي.
- بن شيخ عصام (2016): الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الامريكية، دفاثر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، جوان، الجزائر
- بول سالم (2016): فوز ترامب: قرائه في المشهدين الامريكي والعالمي: مقابلة مع بول سالم، أجري الحوار: فارس ابي صعب، مجلة المستقبل العربي، العدد 454، كانون الاول، الحمراء، الكويت
- تشارلز كينجلي، يوجين ويتكوف (2004): السياسة الخارجية الامريكية ومصادرها الداخلية، ترجمة: عبد الوهاب غلوب، الطبعة الاولى، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة

- جمال سند السويدي (2014): افاق العصر الامريكى: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، ابوظبي.
- جيرارد لوال (2009): الفلسفة الامريكية، ترجمة: الهام الشعراي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت.
- حسين حافظ وهيب (2004): استراتيجية الادارة الامريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط، دراسات الدولية، العدد السادس والاربعون، قسم الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد
- حسين حافظ وهيب (2013): استراتيجية الادارة الامريكية الجديدة ازاء الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية مركز الاهرام، العدد46، القاهرة، مصر.
- خالد عوض عقلة الدهام (2018): الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط في عهد أوباما (2009-2017)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، الأردن.
- خليل العناني (2009): اوباما والشرق الاوسط (نوايا جيدة-تفتقد الرؤية)، مجلة الشؤون عربية، منشورات جامعة الدول العربية، العدد137، القاهرة، مصر
- دانا علي صالح البرزنجي (2009): السياسة الخارجية الامريكية حيال المملكة العربية السعودية، ط1، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، بغداد.
- ريتشارد نيكسون (1998): نصر بلا حرب، ترجمة: محمد عبد الكريم ابو غزالة، الطبعة الاولى، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
- زيغنيو بريجنسكي، (2012): رؤية استراتيجية امريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمه: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
- زيغنيو بريجنسكي (1999): رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجية، مركز الدراسات العسكرية، دمشق
- زيغنيو بريجنسكي (2004): الاختيار: السيطرة على العالم ام قيادة العالم، ترجمة: عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- زلماي خليل (1997): الاستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الامريكية، انعكاساتها عليها وعلى العالم: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي.
- سمير امين واخرون (2004): العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان.
- سوسن اسماعيل العساف (2003): الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الامريكية، اوراق دولية، مركز دراسات الدولية، العدد120، اذار، مصر.
- شمال حسين (2017): القوة والسياسة الخارجية الامريكية ما بعد احداث 11سبتمبر2001، الطبعة الاولى، مطبعة كنج، السليمانية.
- عبد القادر محمد فهمي (2009): الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية (دراسة في الافكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري)، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان
- علاء عبد الحفيظ محمد عبد الجواد (2009): العلاقة بين الامن القومي والديمقراطية "دراسة لتأثير ازمة 11 سبتمبر 2001 على الديموقراطية في الولايات المتحدة الامريكية، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عمر كوش (2004): ميتافيزيقيا التمرکز على الذات، مجلة الآداب السورية، العدد 4،3/اذار/ دمشق.
- فرانسيس فوكوياما (1993): نهاية التاريخ والانسان الاخير، ترجمة: فؤاد شاهين، مركز الانماء القومي، بيروت.
- فريدون حمه صالح (2008): تحليل السياسة الخارجية الامريكية من منظور المدرسة الواقعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد.
- الفن توفلر (1992): تحول السلطة، بين العنف والثروة والمعرفة، ترجمة: فتحي بن شتوان، الطبعة الاولى، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس.
- قياتي عاشور (2017): الامن القومي العربي، التحديات وسبل المواجهة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بني سويف، الجزائر.

مالك عوني (1997): الاستراتيجية الامريكية وموقعها في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد (127)، القاهرة.

مايكل باند وليم (2016): دروس في الحرب النووية المقبلة، ترجمة: خضر محمد الدوري، مجلة الشؤون السياسية، دار الشؤون الثقافية، العدد 166، بغداد

مروان بحيري (1991): السياسة الامريكية والشرق الاوسط من ترومان الى كيسنجر في -السياسة الامريكية والعرب-، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت.

منار الشوبرجي (2005): الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 161، القاهرة

موسى الزعبي (2004): الى اين يتجه العالم اليوم؟ الطبعة الاولى، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
 ناصيف نصار (1994): الايدولوجيا على المحك (فصول جديدة في تحليل الايدولوجيا ونقدها، دار الطليعة، بيروت.

نسيمة طويل (2010): الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر

هنري كسينجر (2002): هل تحتاج امريكا الى سياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الايوبي، الطبعة الاولى، دار الكتاب العربي، بيروت.

وليد حمدي الاعظمي (1992): العلاقات السعودية الامريكية وامن الخليج، ط1، دار الحكمة، بغداد.

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/145121.html>

انجي مهدي، "مستويات الامن"، محاضرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،

2020/2/16

<https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=2203202&id=ae9f0e58>

-9ac3-4946-8876-3a9c366acec

سعود عابد، الفرق بين الاستراتيجية الجيوستراتيجية، جريدة الرياض، العدد 15249، تاريخ النشر

<https://www.alriyadh.com/509799:2021/3/29>، تاريخ الزيارة 25/مارس/2010،

عزالدين بن عثمان، الحروب القادمة من اجل موارد الطاقة وسعي امريكا الى الهيمنة على العالم بالقوة:

تحليل جيوسياسي، دنيا الوطن، تاريخ النشر 14/9/2008، تاريخ الزيارة 30/3/2021:

عيسى درويش، ملامح السياسة الامريكية، والمستجدات الراهنة وافاقها المستقبلية، بحث متاح على الموقع

الالكتروني التالي: [https:// www. djdoor. online. com fr.](https://www.djdour.online.com.fr)

المراجع الاجنبية

Daniel J. Kaufman & Jeffrey S. Mctrick & Thomas J. Leney، U.S. National Security A Framework for Analysis، Published Lexington، Australia، 1985.

Frank N، Trager and Frank L. Simone، "An Introduction to the Study of National Security" in Frank Tager and Phillip S. Kroenberg (ed.)، National Security and American Society: Theory، Process and Policy (Lawrence: University of Kansas Press، 1973)

Glenn Snyder، Deterrence and Defense: Toward a Theory of National Security، (Princeton، Princeton University Press، 1961

Ren Harari، The Leadership Secrets of Colin Powell (New York: McGrow Hill، 2002.

Samuel Huntington، The Common Defense (New York: Colombia University Press، 1961

Thomas Wright، five things we (learned) from Trump's foreign policy speech، The Brookings Institution، April 27، 201

